



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المصارف الخاصة في 2019

الربح يزداد 118%!

[12]

الافتتاحية

2254 وحق تقرير المصير

تظفو على السطح مؤخراً نقاشات متجددة، حول قراءات وتفسيرات القرار 2254، وقضايا بعينها منه. وربما هذا من طبيعة الأمور؛ فقد بات مألوفاً أن نرى احتداماً في نقاشات من هذا النوع على عتبة كل مفصل جديد، فكيف والظروف قد نضجت إلى الحدود القصوى لتنفيذه كاملاً؟

ضمن هذه النقاشات جرى استخدام بعض المواد المنشورة في مواقع روسية وغير روسية تناولت قضايا شائكة متعلقة بالمسألة السورية، حوى بعضها قيماً مضافة يمكن الاستفادة منها، ولكن حوى أيضاً آراءً تستحق الوقوف عندها، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة «هيئة الحكم الانتقالية» وموقعها من القرار الدولي.

أول ما ينبغي التذكير به في هذا السياق، هو أن تعبير «هيئة الحكم الانتقالية» قد ورد في بيان جنيف بصيغته العربية المعتمدة في الأمم المتحدة أربع مرات، ومرة في مقدمة القرار 2254، بالشكل التالي: «وإذ يكرر التأكيد على أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في سورية إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبى التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2012، الذي أيده القرار 2118 «2013»، وذلك بسبل منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تحوّل سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة...».

الأمر الثاني أن هذا التعبير اقترن في النصين على السواء بجملة صفات الأكثر أساسية بينها هو أنه يُشكّل بالتوافق بين السوريين وضمن عملية سياسية بملكية سورية وبقيادة سورية، وهنا جوهر القضية...

يحاول البعض الهجوم على القرار أو الدفاع عنه، انطلاقاً من القول الافتراضي بأنه كان مشروعاً أمريكياً وافق عليه الروس. حقيقة الأمر هي أن الخلاف بين الروس والأمريكيين لم يكن حول وجود مرحلة انتقالية ولم يكن في أي نقطة أخرى من نقاط القرار، وإنما تركّز كله حول نقطة واحدة: ما هي آلية تشكيل «هيئة الحكم الانتقالية»؟ وكان للأمريكيين عاداتهم رأي يقول بفرض التشكيل على السوريين من الخارج، في حين أصر الروس على أن السوريين وحدهم هم من يحق لهم ذلك، لأن ذلك جزء أساسي من حقهم في تقرير مصيرهم.

المحصلة هي أن هذا الرأي هو الذي انتصر، ولذلك بالضبط، نتمسك بالقرار 2254 لأنه في جوهره، وكما قلنا مراراً: أداة لخروج سورية من أزمتها، ولإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

وإذا كانت مكونات وأطوار المرحلة الانتقالية الموضح تسلسلها في القرار تبدأ من «هيئة الحكم الانتقالية»، «والتي نسميها جسم الحكم الانتقالي ترجمة دقيقة عن النسخة الإنكليزية للقرار»، ومن ثم الدستور فالانتخابات، فإنه لا مانع بالمعنى الواقعي أن نبدأ من نقطة أخرى هي الدستور، «كما جرت المحاولة حتى الآن»، ولكن في نهاية المطاف فإن البنود كلها واجبة التطبيق.

المعنى الأوسع لحق الشعب السوري في تقرير مصيره، لا يقف عند حدود خياراته في شكل الحكم في دولته ونظامها ودستورها، بل ويمتد أيضاً إلى حقه في السيادة الكاملة غير المنقوصة على كامل أراضيه، بما يعنيه ذلك من إنهاء كافة أشكال التدخلات الخارجية في سورية، وبما يعنيه أيضاً من إنهاء كافة الاحتلالات على الأرض السورية، بما فيها احتلال الكيان الصهيوني للجولان السوري... وصولاً لوضع السلطة كاملة بيد الشعب السوري بشكل حقيقي لأول مرة في تاريخه الحديث... وهذا كله يمر عبر طريق واحد هو التطبيق الكامل للقرار 2254.

شؤون محلية



البنزين.. أزمت متتالية
وسوق سوداء منفلتة

09

ملف «سورية 2020»



لا مكان ل «الفيدالية»
و «الحكم الذاتي»

06

ملف «سورية 2020»



من «أوسلو» إلى «الصفقة»:
قفزة في الفراغ...

05

شؤون عمالية



الذي بيننا وبينهم
كبير..

04

الأجور.. الأجور



تعاني الطبقة العاملة السورية- منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية الليبرالية- من الهجوم على مكتسباتها وحقوقها الاجتماعية، وتستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق، تنفيذاً لمصالح الناهبين الكبار والمراكز المالية الرأسمالية الدولية، والذي يأتي في مقدمتها: الهجوم المستمر على الأجور من خلال زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، واضعين العمال في ظروف وحالة من عدم القدرة في الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم، نتيجة الظروف التي تحيط بالطبقة العاملة السورية الاقتصادية والسياسية، وفقدانها لحق الإضراب كأحد أهم أدواتها.

■ عادل ياسين

عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها، عندما تلتقي مع أي عامل منها، تعصف المطالب بالجملة، فمن ضعف الرواتب والأجور الهزيلة، إلى هضم الحقوق والمكتسبات، ويزداد عليها الافتقار إلى عقود عمل واضحة وموثقة لدى وزارة العمل، إضافة إلى حرمانهم من مظلة التأمينات الاجتماعية، وغياب التنظيم النقابي، وكل هذه المطالب تبقى صعبة المنال في ظل تعسف بعض أرباب العمل، ولجوء بعضهم إلى وضع سيف التسريح على رقاب عمالهم ساعة يرغبون ذلك، من خلال استقالات مكتوبة مسبقاً من العمل، والتي تجري رغم أنف الجميع بمن فيهم القانون، أو عن طريق براءات الذمّة التي يلزم العمال بتوقيعها قبل بداية أي عمل، مهما كانت المنشأة صغيرة أم كبيرة، إن كل ذلك يتم بموافقة العامل مرغماً، الذي لا حول له ولا قوة، من أجل الحصول على فرصة العمل وعدم ضياعها.

إن وجود الأنظمة والقوانين هو من

أجل حماية العمال وصون كراماتهم لا لهضم حقوقهم، وعلى النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تطبيق الأنظمة، والتحرك من أجل هؤلاء العمال، لأن إعطاء العمال حقوقهم الواجبة لهم، هو الأساس في أي نهوض اقتصادي واجتماعي.

أما العمال المؤقتون فهم محرومون من الإجازات والمكافآت، وطبيعة العمل والطبابة وغيرها، رغم صدور التشريعات التي تمنحهم صفة العمال الدائمين، ولم يتم تثبيت العديد منهم، ويجري الالتفاف على ذلك بصيغة العقود السنوية، أو عقود الأشهر الثلاثة، لذلك لا بد من استمرار المطالبة بتعديل أوضاع هؤلاء العمال، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وأهمها: تثبيتهم في أماكن عملهم.

إن هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائجه، أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلت العمال يننون تحت وطأة الفقر والحاجة، وكلمتهم.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الذي بيننا وبينهم كبير..

الحكومة ستمنّ علينا بمئة لتر من المازوت على دفعتين، هذا ما صرحت به مؤخراً، وهي تمنّ علينا بجرة غاز حسب وعدنا لنا كل ثلاثة وعشرين يوماً، والآن تمنّ علينا بقليل من السكر والأرز، والذي يتوجب على من يريد الحصول عليهما أن يقف في الطوابير الطويلة.

وفي نيتها استكمال فضلها علينا أن تبيعنا البعض الآخر من مطلباتنا الضرورية على البطاقة التي اخترعتها لنا لتقنعنا بأنها ذكية، وهي لا تملك من الذكاء شيئاً، ليس بسبب العقل الذي يديرها ويجعلها تعقد حياتنا وتجعلنا تائهين حائرين بحثاً عن لتر من المازوت لتقي به عظامنا وعظام أطفالنا من البرد، أو بحثاً عن الموزع المعتمد لنحصل على جرة غاز لزوم طبخ طعامنا، الذي هو عبارة عن حشو للأعضاء لا أكثر، وهذا الحشو لا نقوم به من أجل عمل ريجيم لتخفيف أوزاننا لا سمح الله، بل هو مفروض علينا وفق إجراءات محكمات يحددها سعر ما نريد أن نشتره إن استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وبالغالب للناس الذين يشبهوننا ولا يستطيعون شراء ما يجعلهم يلتفتون أنفاسهم التي هي بدورها سيحدد استخدامها من قبل الحكومة على أساس بطاقتها المصنوعة، صاحبة القدر الرفيع، لم لا والحكومة على كل شيء قديرة بما يخصنا نحن الفقراء والمحرومون؟

كنا نقف سابقاً في الطوابير الطويلة للحصول على جرة غاز، ولا يهم إن كان هناك مطر يفرقنا أو شمس حارة تفرقنا كل شيء يهون في سبيل أن نسعد الحكومة، ونشعرها بأننا مطواعون لقراراتها التي تقول عنها وتريد إقتناعاً بأن قلبها علينا، وتريد أن تحارب فينا أولئك الناهبين لقوتنا ولحقتنا، وما علينا فعله هو فقط أن نكون حبايين تجاهها، وما تبقى من أشياء هي من ستتكل به، أي إنها ستضع حداً لكل ما ينغص علينا معيشتنا، كيف لا وهي من سميت حكومة العمال والفقراء؟

الحكومة تريد أن تضع «حداً» للوحش كما تقول، ولكن على طريقتها الحنونة والحبابة كيما لا تنجرح مشاعره، الوحش الذي هي من قامت بتكبيره والسهر على راحة باله، وراحة بال الوحش تعني: أن تقدم له كل مسببات كبره وقدرته على اللاتهام أكثر، وهي أن يملك ما ليس من حقه أن يملكه، وأن يخسر أهل الحق، وهم الغالبية من الناس كل ما أنتجوه بسواعدهم وأدمغتهم، فهل يستوي الناهبون لقوت يومنا وحقتنا في ثروتنا مع المنهوبين الذين يقولون الآن كفى عدواناً وظلماً علينا، ولن يموت حق وراءه مطالب هذا قانون الصراع بيننا وبينهم؟

ماذا تعني إعاقة شركات القطاع العام عن الإنتاج؟ وماذا يعني مشاركتها؟ وماذا يعني طرح جزء من الشركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار أو للتشارك؟

من قضايا العمال أيضاً

ذكرنا أن قضايا العمال والعمل من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لارتباطها مباشرة بالواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة مباشرة من قضايا اقتصادية واجتماعية، وأنه يقع على عاتق النقابات العمالية دور كبير في حماية العاملين وتوفير الحماية القانونية للعمال، والحماية الاجتماعية، وإشراك العمال في العمل النقابي وتوعيتهم، وأن تكون تلك القوة القادرة على الدفاع عن مصالح العمال، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم.

■ نيك عكام

الاستقرار والشعور بالأمان

الأمان والاستقرار هما أيضاً من القضايا المهمة للعمال، فالشعور بالاعتماد على هذا المعمل أو الشركة أو المؤسسة غير مخصصة لعمالها، حتى لو أنهم أخلصوا هم لها. وبالتالي يشعر العامل بأنه غير آمن في مكان عمله، ويزداد شعوره بعدم الارتياح لأنه قد يمكن الاستغناء عنه في أي وقت ولاي سبب كان أو دون ذكر أسباب، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، وخاصة إذا كانت قوانين العمل تسمح وتبرر الطرد أو الفصل بإعطائها اليد الطولى لأرباب العمل، كما في قانون العمل رقم 17 وخاصة المادتان 64 و 65 منه، وكذلك قانون العاملين في قطاع الدولة والمادة 137 منه التي تجيز الفصل من العمل دون ذكر أسباب الفصل.

- فقدان الديمقراطية وانخفاض



أن البيئة غير الصحية لا تساعد على النمو والإنتاج. وتكون بيئة العمل غير الصحية بعدم توفر قواعد الأمن وشروط الأمن الصناعي، وعدم تأمين وسائل الوقاية الشخصية والصحة والسلامة المهنية، وكذلك أيضاً تعتبر بيئة العمل غير الصحية في تلك المواقع التي لا يستطيع فيها العامل اكتشاف قدراته ومواهبه ونقاط قوته، أو تلك المنشآت التي يسود فيها الروتين وعدم التكيف مع المديرين، فيتوقف العامل عن تعلم الأشياء الجديدة في الصناعة التي يعمل بها وتصبح بيئة العمل غير مريحة له.

المنشآت الصناعية أو المعامل التي تعزز انتماء العمال لهذه الصناعة أو تلك، وتساهم في تطوير هذه الصناعة والنهوض بها. فالكثير من العمال يعانون من عدم تقدير ما يبذلونه من مجهود في العمل، ومهما يقدمون من عمل وزيادة في الإنتاج أو تقديم بعض الأفكار التطورية للعمل، يشعرون وكأنه لا أحد يعير أي اهتمام لهذا المجهود والإنجاز، ولا يتم توزيع المكافآت أو الحوافز على من قام بالعمل بشكل حقيقي وعادل، ووجود فارق كبير بين بيئة العمل الصحية وبيئة العمل غير الصحية أو السامة، حيث

والنقابة ليست منبراً حزبياً لأي حزب مهما كان وزنه ضمن الحركة النقابية، طبعاً ليست هناك مشكلة في وجود أحزاب في النقابات، إذ طالما يتم الالتزام بديمقراطية واستقلالية الحركة النقابية، فالنقابة لجميع العمال، ولكل عامل حزبه الذي ينتسب إليه، وهذا مرتبط بضعف الوعي وغياب الثقافة النقابية.

- عدم وجود تلك البرامج والخطط العامة للدولة من أجل إقامة تلك المشاريع التنموية التي تستوعب سوق العمل كما ذكرنا آنفاً، إضافة إلى ذلك عدم وجود تلك الخطط والبرامج ذات الطابع التحفيزي في

مستوى الحريات السياسية العامة، إلى درجة لا يستطيع العمال فيها التعبير عن مكونات مشاكلهم وقضاياهم العمالية المختلفة، وخاصة ضمن صفوف تنظيمهم النقابي، نتيجة فقدان هذا التنظيم لاستقلاليته، فالنقابة يجب أن تكون هي تلك الجبهة الواسعة المفتوحة دائماً مع كافة أشكال الاستغلال التي تمارس على العمال من قبل كافة أرباب العمل أيضاً سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، لتدافع عن مصالح العمال، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو غيرها من الانتماءات الاثنية أو القومية،

الطبقة العاملة



ليبيا- الخطوط الجوية الإفريقية

نظم العاملون والموظفون في شركة الخطوط الجوية الإفريقية، وقفة احتجاجية أمام مصرف الواحة يوم 6 أيلول للمطالبة بأجورهم المتوقفة منذ قرابة 6 أشهر، بسبب تجميد أصول الشركة المالية وحساباتها المصرفية من قبل الجهات القضائية، ورفع المحتجون لافتات مكتوب عليها «مدير مصرف الواحة.. أجور الموظفين خط أحمر» و«مدير الإدارة القانونية بمصرف الواحة.. لا للازدواجية في المعايير»، مؤكدين أن الاعتصام مستمر حتى تلبية مطالبهم ووضع حل فوري لهذه المشكلة، وعدم تعميق الانقسام بين موظفي الشركة، وناشد المحتجون القضاء الليبي، بالوقوف على مسافة واحدة بين طرفي النزاع الإداري الحاصل داخل شركة الخطوط الجوية الإفريقية، مؤكدين أنهم كموظفين لا دخل لهم به.



اسكتلندا- سلسلة إضرابات

نظم عمال مصنع «بيرتونز» للبسكوت بادنبرة في اسكتلندا، بالتنسيق مع الاتحاد العمالي العام في بريطانيا، فعاليات احتجاجية ليقفوا من موقفهم في مفاوضاتهم مع إدارة المصنع على نسبة الزيادة السنوية في الأجور، وامتنع العمال يوم 8 أيلول عن العمل في المصنع، ثم نظموا إضراباً عن العمل لمدة 24 ساعة في يوم 9 أيلول، واعتبروا أن هذا الإضراب بداية لسلسلة إضرابات تالية خلال شهر أيلول، وقد صوت الاتحاد العمالي العام في بريطانيا بأغلبية 91% لصالح قرارات الإضراب عن العمل، في نفس السياق، أفاد المسؤول في الاتحاد العمالي العام في اسكتلندا، أن موقف إدارة المصنع بشأن نسبة زيادة الأجور هذا العام يعد إهانة للعمال الذين عملوا طوال فترة الحجر الصحي بإصرار من الإدارة.



هندوراس- سائقو الباصات

أضرب سائقو الباصات يوم 8 أيلول عن الحركة في شوارع عدة مدن، وأغلقوا الطرقات بحافلاتهم، لمطالبة الحكومة بتخصيص إعانات لهم بسبب نقص العمل وإجراءات الإغلاق جراء تفشي وباء كوفيد-19. وقال المتحدث باسم المجلس الوطني للنقل: «نطالب بإعانة وإلغاء رسوم التعليم هذا العام، والدفع الفوري للمساعدات التي أقرها الكونغرس الوطني والمقدرة بـ 8000 ليمبيرا حوالي 300 دولار»، مضيفاً أنه يجب تحديد مقدار الدعم خلال حوار مع السلطات الحكومية، وشكلت الحافلات حاجزاً على الطريق السريع الذي يربط ما بين تيفوسيجالبا والحدود مع السلفادور ونيكاراغوا، وكذلك الطريق الرئيسي الرابط ما بين سان بيدرو سولا ولاسيبا وتوكوا في منطقة البحر.



كولومبيا- مظاهرات سيارات

شارك المئات في مسيرة سيارات في العاصمة الكولومبية بوجوتا يوم 7 أيلول للاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مع محاولة نقابات العمال استئخاف المظاهرات الجماهيرية وسط استمرار القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا، وكان هذا أول احتجاج تدعو إليه النقابات العمالية، منذ انتهاء البلاد من العزل العام، واجتذبت المسيرات الضخمة التي شهدتها كولومبيا على مدى عدة أسابيع في شهري تشرين الثاني كانون الأول الماضيين مئات الآلاف من المحتجين، وأدت إلى فرض أول حظر تجول في المدن الرئيسية منذ عشرات السنين، وركب محتجون - يضعون كامات - سيارات ودراجات نارية ودراجات هوائية مزينة بالونات وإشارات خضراء في محاولة للاحتفال للقيود التي تفرضها الحكومة على التجمعات.

شيوخ الطبقة العاملة



المشكلة بدأت مع بواكير الصناعة في سورية في بدايات القرن العشرين وعلى الرغم من كل التضحيات والنضالات التي قدمتها الطبقة العاملة والحزب الشيوعي في المعامل والنقابات وتحت قبة البرلمان، والمكتسبات التي أخذوها عنوةً ما زلنا نعاني من التهميش وهضم الحقوق العمالية، كيف هو حال شيوخ الطبقة العاملة الذين استنزفوا طوال سنين عملهم خارج أي إطار قانوني يحمي حقوقهم العمالية، وهم في قوتهم، والآن قد كسا الشيب شعرهم والوهن عظامهم، وليس لديهم ميل لا من الدولة ولا من أبنائهم الرازحين أيضاً تحت ثقل الفقر والتهميش، من يدفع عن هؤلاء تكاليف الضعف والشيخوخة! فكم من مسن مات نتيجة قلة الحيلة ولعدم مقرته على العلاج وشراء الأدوية اللازمة؟

وصمة عار

نحن اليوم في القرن الواحد والعشرين، ويعني هذا أننا يجب أن نكون بحجم التطور الذي مرت به البشرية، أليس من المعبى أن تكون المشاعة الأولى قبل الألف السنين لديها قوانين تحمي كهولها ونحن اليوم كهولنا يعملون أعمالاً شاقه تحت مرأى الجميع، ولدينا جميع الأدوات لتنفيذ القوانين العمالية كوزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والنقابات العمالية؟ أليس عمل شيوخ الطبقة العاملة الشاق ووصمة عار على جبين كل من يدعي العمل والنضال لأجل الطبقة العاملة؟ ونحن العمال الشباب هل نرى خاتمنا بشيوخنا ونفقد الأمل، ليس من حقوقنا فقط بل من الحياة نفسها! من يعيد لنا حقوقنا؟ الخلاصة هذه القضايا لا تؤخذ باستجداء الهمم والنخوة، بل بالنضال الجاد من قبل كل الوطنيين تحت برنامج حقيقي تؤمن به الطبقة العاملة، وتعلم من خلاله ما هي حقوقها الواجب أخذها عنوةً، من قبل السارقين الكبار.

التناقضات تتزايد بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فوجب النضال لاسترداد الحقوق، وهذا الشرح يمثل الدول التي شهدت جميع مراحل التطور الاقتصادي والصراع بين الثنائي مُستثمر ومُستثمر، ففي أوروبا على سبيل المثال، رغم الطحن الاقتصادي الذي يمارسه النظام الرأسمالي على المجتمع، يوجد هناك نظام رعاية للشيخوخة، ويشمل رواتب وتأميناً صحياً، ولو كان مقتطعاً من أجر الموظف، وهذا يدل على أن اليد العاملة في الدول الكبرى تعمل ضمن نطاق العمل المنظم، ولا تعاني من مشكلة عدم تسجيلها بالتأمينات والجدير ذكره للأمانة التاريخية: أن هذه القوانين جاءت وطبقت في أوروبا نتيجة الصراع بين النموذجين الرأسمالي والشيوعي، فالرأسمالية حتى ترضي شعوبها وتبعد عند نفسها خطر العدالة الشيوعية أصطت لشعوبها أنذاك العديد من المكتسبات تحت ضغط اليد العاملة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتصدر القطب الواحد بدأت دول الرأسمالية بالتراجع بشكل تدريجي ومستمر عن هذه المكتسبات، والمتابع للحركة العمالية في هذه الدول يعلم كمية الضغوط على الطبقة العاملة هناك، ولكن كما ذكرنا هذه الشعوب مرت بجميع مراحل الصراع حتى حصلت على مكتسباتها، أما الشرق فلم يشهد جميع المراحل بشكل كامل فما زالت مجتمعاتنا تحمل في طياتها أثقال التجربة البشرية، وتحاول التخلص منها، ففي أوروبا مثلاً من وصل إلى سن التقاعد هو حتماً كان يعمل في قطاع عمل منظم، وكان مسجلاً في التأمينات الاجتماعية، أما في بلادنا قطاع العمل غير المنظم هو قطاع ضخم جداً، وما زلنا نناضل من أجل تسجيل العمال في التأمينات، حتى في القطاع الخاص، وفي القطاع العام، فوجود عمالة يومية وعمالة العقود، والعمالة الموسمية أيضاً، يعتبرون عمالاً في القطاع غير المنظم، وليس لديهم أية حقوق، وهذه

كل تشكيلة اقتصادية لها مفاهيمها الاجتماعية و«أدبياتها» وهذه المفاهيم تحدد حسب اعتبارات المنفعة التي يتحصل عليها أفراد المجتمع في هذه التشكيلة، أي أن الفرد تختلف حقوقه في المجتمع والأسرة بحسب النظام الاقتصادي السائد، وما دام استثمار الإنسان للإنسان موجوداً فسوف تبقى الحقوق شيئاً مبهماً أمام الفرد، حتى يتلقى الكثير من الصفعات، ويعلم من ألمه، وما هي حقوقه ويناضل مع من يعمل لأجلها.

فادي نصري

«عربجي» وهذا أقسى ما شاهدته عينا، فهذا الرجل يجر أثقالاً يعجز الشباب عن جرها لمسافات طويلة، فعلى سبيل المثال: من سوق الحريقة إلى كراج الصناعة، حيث يسلم البضائع هناك لشركات الشحن، ويمر بهذه البضائع بطرقات أقل ما يقال عنها ساحة حرب نتيجة الازدحام المروري، وأجرة هذه التوصيلة تتراوح بين 500 ليرة و 1000 ليرة، ولا تنسوا أيضاً أنه مهدد بأية لحظة بأن تصادر عربته من المحافظة، والأمثلة عن هؤلاء كثيرة، ويستطيع الجميع أن يلمسها لمس اليد والنظر في المطحنة السورية، ثنائية سارق ومسروق.

تحدثنا في المقدمة أن كل تشكيلة اقتصادية لها مفاهيمها وأدبياتها، والتي يفرضها من يملكون أدوات العمل والإنتاج على من لا يملكون، فعلى سبيل المثال في التشكيلة المشاعة كان للشيوخ وضع خاص فهم «المستشارون والحكام» ولا تسند إليهم أعمال مجهدة، وما عليهم سوى إدارة المشاعة، وهذا يعتبر حقاً مكتسباً لهم بعد سنين عملهم لأجل المشاعة، ومع العبودية والإقطاعية أصبحوا يعملون ولكن موروث المشاعة المستمر كان الحامي لهم، فذلك كان الضغط أخف عليهم، فهناك من يعمل عوضاً عنهم ويقدم لهم العون، ولكن كتكافل أسري، وليس كحق مكتسب، وهذا يعني أن في الأطوار التي لحقت بالمشاعة فقدت الإنسانية قيمة أساسية من الضمان الاجتماعي، وبقيت بشكل جزئي على موروث المشاعة بالتكافل الأسري، ومنذ ذلك الحين ما زالت الإنسانية تفقد شيئاً فشيئاً من حقوقها نتيجة استثمار الإنسان للإنسان، وبدأت حدة

نحن اليوم بصدد الكلام عن حقوق كبار السن، هل لهم حقوق أم أنهم استنفدوا كامل حقوقهم في المواطنة؟ وما أمامهم سوى انتظار الموت، ونحن الشباب، ما الذي ينتظرنا عندما نهزم ونهترئ أجسادنا من قسوة الحياة والعمل الشاق، مع غياب أدنى أشكال الضمان الاجتماعي والذي لا يشمل إلا عمال القطاع العام، وجزء صغير من القطاع الخاص، على الرغم من هزلة ما يقدم، أضف إلى ذلك استحالة التكافل الأسري مع ازدياد درجات الطحن الاقتصادي على المجتمع السوري من قبل الفاسدين المتحكمين بأرزاق الشعب السوري. هؤلاء الكبار في السن الذين وصلوا لمرحلة التقاعد كانوا يوماً ما عمالاً وموظفين أو أصحاب مهنة، والذي جعلني أكتب هذه السطور رؤيتي لعدد من كبار السن ممن تجاوزوا الخامسة والستين، وما زالوا يعملون، فعلى سبيل المثال سائق تكسي قد تجاوز الثانية والسبعين، يعمل بحدود عشر ساعات على سيارة أجرة، وبالكاك يستطيع القيادة، سألته: يا «عم» أليس من المفترض أن تكون الآن بسنوات الراحة بعد كل الجهد والكفاح الذي بذلته في سنوات عمك وحياتك، كان جوابه: «بهل بلد ما بيرتاح غير الميت»، وأنهى الحديث وكأنه يقول: لا تسأل أكثر. لن أسأل أكثر ولكن «الشبيكك حقوق ويجب أن تؤخذ»، ومما يزيد الطين بلة أنه يعمل على هذه السيارة على النسبة، ومن مشاهداتي أيضاً في سوق الحريقة، رجل في حدود الستين عاماً يعمل على عربة نقل بضائع

قطاع العمل غير المنظم في بلادنا قطاع ضخم جداً وما زلنا نناضل من أجل تسجيل العمال في التأمينات حتى في القطاع الخاص

من «أوسلو» إلى «الصفقة»: قفزة في الفراغ... ونحو الهاوية!



يضج الفضاء الإعلامي بشتى أنواع القراءات والتحليلات الخاصة بما سماه ترامب «اتفاقاً تاريخياً» بين الإمارات والكيان الصهيوني، والذي جرى إعلانه يوم الخميس 2020/8/13. وكانت الضجة أكبر بما لا يقاس مع الإعلان عن «صفقة القرن»، نهاية الشهر الأول من هذا العام.

■ مهند دليقان

مساطر قديمة وواقع جديد

في التعامل مع القراءة التي سنحاول تقديمها هنا، أو مع أي من القراءات الخاصة بالموضوع، نعتقد أن أول ما ينبغي التخلص منه للاقترب من قراءة موضوعية للمسألة هو مساطر القياس القديمة التي ما عادت تصلح لقراءة الواقع الجديد؛ إذ يرى المتابع بين أكوام التحليلات، أقساماً عريضة، منها: ترى في التطبيع الإماراتي وفي «صفقة القرن»، استمراراً لمسار واحد، هو ذلك الذي بدأ مع كامب ديفيد، ثم وادي عربة وأوسلو والتنسيق الأمني، أي استمراراً لمسار تعاني فيه القضية الفلسطينية خسارة تلو أخرى، وتراجعا وراء تراجع...

وإذا كان الثابت عبر «الصفقات» المختلفة، أن الشعب الفلسطيني لم يتراجع خطوة واحدة إلى الوراء، وبقي متمسكاً في خندقه النضالي التحرري، فإن الفارق الهائل بين كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو وما شابهها من جهة، وبين «الصفقات المعاصرة» من جهة ثانية، لا يحسب بالسنوات فقط، بل وأهم من ذلك، بطبيعة التوازن الدولي الذي يحكم كلاً منها؛ فصفقات النصف الثاني من القرن العشرين جرت في ظل توازن دولي كان الراجح ضمنه هو معسكر الولايات المتحدة وحلفائها (بشكل نسبي منذ السبعينات ومطلق منذ التسعينات)...

ولكن خلال العقدين الأخيرين، والسنوات القليلة الماضية بشكل خاص، فإن العالم يعيش مرحلة تحول كبرى في ميزان القوى الدولي، مرحلة نزع أنها ترقى في عمقها لأن تكون انعطافاً تاريخياً من النمط الذي يجري كل بضعة قرون مرة واحدة. انعطافاً نحو عالم جديد ليس عالم «ما بعد أمريكا» فحسب، بل وعالم ما بعد المنظومة الغربية بأسرها... ولأن المجال لا يتسع هنا للاستفاضة في دعم هذا الزعم بما يتطلبه من حقائق، فسنلجج بالنسبة الإلكترونية من هذه المادة أربعة روابط لمقالات حول الموضوع، ونكتفي هنا بإشارات برقية لغيض من فيض المؤشرات والوقائع:

● الحزام والطريق والمشروع الأوراسي ومنظومة بريكس ومنظومة استانا، وما يرافقها من إزاحة متصاعدة للدولار من التبادلات البنينية ومن تكريس متصاعد ل لا مركزية الطاقة وعمليات الإحلال التدريجي لمنظومة مالية عالمية بديلة تستغني عن الدولار نهائياً.

● الانقسامات العميقة في معسكر الحلفاء المقربين من الولايات المتحدة، سواء بين الدول، أو ضمنها: «العلاقة الأمريكية الأوروبية، البريطانية الأوروبية، الأمريكية الألمانية، الأمريكية مع أستراليا ونيوزيلندا، الأمريكية التركية... إلخ».

● الميل الثابت نحو التحسن التدريجي للعلاقات الروسية الصينية مع «حلفاء تقليبيين» للولايات المتحدة؛ تركيا، الخليج العربي، اليابان، ألمانيا... وغيرها.

● كورونا واليات التعامل معها على المستويات المختلفة، وما خلفته من تعرية لحجم الأزمة والتهتك ضمن البنية الغربية،

هذا العام، والتي جاءت تحت ضغط الزمن والتراجع المتسارع للامريكي والأزمات الداخلية العميقة التي يعيشها الكيان، فإنها قد مثلت بالمعنى العملي قفزة في الفراغ؛ فمجرد الإعلان عنها هدم اتفاق أوسلو إلى غير رجعة، ولكن في الوقت نفسه، لم يسمح الإعلان بتنفيذ الصفقة، ولم يسمح تالياً بالاستقرار عند نقطة جديدة بعد أوسلو.

وإذا كان من بين النتائج الإيجابية حقاً، لإعلان صفقة القرن، أنه حطم اتفاق أوسلو سيئ الذكر والصيت، فإنه فتح الطريق أيضاً لإعادة تنظيم صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية بعيداً عن الثنائية الوهمية بين فتح وحماس، والتي لعبت دوراً هداماً طوال العقدين السابقين... إعادة تنظيم وتوحيد الصفوف الذي من شأنه أن يشكل وحده عقبة كاداء في وجه شتى أشكال الصفقات والتطبيع.

العلاقة بين «الصفقة» و«الاتفاق»

عند هذا الحد، يمكننا القول إن التخبط الذي نجم عن القفز في الفراغ، هو بالذات ما أنتج «الاتفاق التاريخي» بين الإمارات والكيان الصهيوني؛ فليس خافياً على أحد أن الاتفاق بحد ذاته قد لا يغير بالمعنى العملي سوى أشياء قليلة جداً في طبيعة العلاقة بين الإمارات والكيان، لأن العلاقة بينهما مطبوعة أصلاً... ولذا فإن الضجة الإعلامية السياسية المرافقة للاتفاق، هي بالضبط ما كان الصهيوني محتاجاً إليها.

أي، إن توقيع هذا الاتفاق - باعتقادنا - ليس جزءاً من صفقة القرن، بل هو جزء من جملة خطوات يسعى الأمريكي والصهيوني للقيام بها، بالضبط كبديل عن صفقة القرن التي دفنت في مهدها. أي أننا الآن أمام خطة «ب»، وربما «ج»، لها الهدف الأساس نفسه للخطة «أ»، أي تقليل أثار الانسحاب الأمريكي على «إسرائيل».

ولعلنا سنشهد تنقلات سريعة نحو خطط جديدة، لأن القوى المتراجعة تغير خططها باستمرار وبسرعة كبيرة، وتنتقل من فشل إلى فشل أكبر...

هل يبدو كلامنا بأسره ضرباً من «التفاؤل التاريخي»؟ حسناً، فلنقرأ إذا ما تنشره مراكز أبحاث العدو نفسه... وعددها ربما تبدو أقل

تفاؤلاً مما ينبغي أن نكون عليه! «نشرت هذه المادة في العدد رقم 383 من مجلة النداء الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني بتاريخ 11 أيلول 2020»

في «مقاومة تصفية القضية الفلسطينية» وللمصدافة العجيبة، فإن هذه القوى نفسها كانت ترفع أيام التوازن الدولي السابق شعار «تحرير فلسطين من البحر إلى النهر»... أي أن الأمر يبدو معكوساً: أيام التراجع الفعلي للحركة الثورية حول العالم، وتقدم الأمريكي وحلفائه كانت الشعارات أعلى من الوقائع، واليوم نشهد حالة معاكسة!

كلمة حول صفقة القرن

تأسيساً على ما سبق ذكره، وقبل أن نعرض تصورنا حول معنى «الاتفاق التاريخي»، نشير إلى قناعتنا بخطأ القول بأن هذا الاتفاق هو استكمال لصفقة القرن وجزء من مندرجاتها، وهو أمر سنحاول إثباته فيما يلي. بداية، إن صفقة القرن نفسها، ومن حيث الجوهر، تستهدف لا توسيع النفوذ والامتداد «الإسرائيلي»، و«تصفية القضية الفلسطينية» بل على العكس من ذلك، تستهدف تثبيت وضع الكيان الصهيوني وحمايته من التصفية بما هو كيان عنصري احتلالي؛ فمع الانسحاب الأمريكي الإلزامي من المنطقة بأسرها، والذي بدأ فعلياً وسيتسارع في الفترة القريبة القادمة، ومع التراجع الغربي العام، فإن المشروع الصهيوني في «إسرائيل» والذي نشأ أساساً كاستجابة للمشروع العربي في منطقتنا، سيفقد أمام سؤال الوجود. وبعبارة أخرى، فإن المصلحة الأمريكية - الإسرائيلية المتبادلة في صفقة القرن تتلخص بالتالي: الولايات المتحدة المضطربة إلى الانسحاب من المنطقة تريد الحفاظ على قلعها الأساسية فيها لكي يبقى لها بعض نفوذ في المنطقة، و«إسرائيل» التي ستسحب راعيها الأولى من المنطقة بحاجة إلى تعزيزات مضاعفة أمنية وعسكرية ومالية، وأهم من ذلك سياسية «عبر جملة صفقات»، لحماية استمرارها واستمرار احتلالها لفلسطين.

وبكلمة مختصرة، يمكننا القول إن «صفقة القرن» وإن كانت بظاهاها خطوة هجومية من المعسكر الغربي، فإنها في جوهرها خطوة دفاعية وانقاذية غاية ما تسعى إليه هو محاولة تدعيم الكيان أمام مستقبل قريب شديد الخطورة على استمراره.

قفزة في الفراغ لأن عملية التراجع والانسحاب الأمريكي، هي عملية سريعة ومتسارعة بالمعنى التاريخي، فإن خطوة الإعلان عن صفقة القرن مطلع

مادياً وأخلاقياً.

● خلال الأشهر الخمسة الماضية فقط، انسحبت الولايات المتحدة من (6) قواعد عسكرية في العراق - وبات انسحابها الكامل منه قاب قوسين، وبما سينتج ذلك من انسحاب إجباري من سورية»، (5) قواعد في أفغانستان»، (12000 جندي من ألمانيا).

● انكمش الاقتصاد الأمريكي بين نيسان وحزيران بمعدل سنوي قدره 9%، وهو أكبر انخفاض حاد في تاريخ الولايات المتحدة. أكثر من ذلك، فإن التقديرات الأمريكية «المتشائمة» التي كانت تقول سابقاً بأن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي في وقت ما بين 2025 و2030، باتت قديمة جداً... لأن الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة فعلاً. وفقاً لمقياس «GDP (PPP)» لعام 2020 فالصين متقدمة بأكثر من 7,5 ترليون دولار عن الولايات المتحدة وبنسبة تزيد عن 37%؛ «توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2020: الولايات المتحدة 20,29 ترليون، الصين 27,8 ترليون، أي أكثر من مرة وثلاث من الاقتصاد الأمريكي».

● انخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الأشهر الستة الأولى من 2020 بنسبة 11%... أي ما يقارب انخفاض الناتج الروسي خلال تفكك الاتحاد السوفييتي.

● في تموز، ارتفع عدد العمال الذين يطالبون بإعانات البطالة المستمرة إلى 17 مليون، وأفاد حوالي 30 مليون أمريكي بأنه لم يكن لديهم ما يكفيهم من طعام.

● تشير التقديرات إلى انخفاض أجور الملايين من العمال الأمريكيين بمقدار الثلثين، من وسطي 921 دولار أسبوعياً، إلى 321 دولار أسبوعياً.

الميزان الدولي والمهام المطروحة

إذا كنا قد استهلكنا في الكلام السابق عن الميزان الدولي مساحة واسعة من هذه المادة، فلاعتقاد راسخ لدينا بأن فهم «الاتفاق» الجديد غير ممكن دون ذلك.

وربما الأهم، أن المساطر العتيقة للميزان الدولي السابق، والتي لا يزال البعض يستخدمها حتى الآن، تحمل مخاطر كارثية على الفهم من جهة، وعلى صياغة المهام من جهة ثانية، فبناءً على المساطر العتيقة، نرى أن سقف مواقف العديد من القوى المناصرة للقضية الفلسطينية بات محصوراً

د. جميل: لا مكان لـ «الفيدرالية» و«الحكم الذاتي»



الاجتماع بمكان آخر، لأنني أنا لا أستطيع الخروج من هنا لأي بلد آخر في العالم، فأنا معاقب أوروبياً وأمريكياً. ولذلك تكلمت مسد بالقدوم إلى موسكو حيث أنا موجود. ولكن موسكو لها قيمتها المعنوية والسياسية، وهم مدركون لذلك.

أردنا لكل الذين لهم علاقة بالأزمة السورية أن يعرفوا أن تفاهماتنا مع موسكو متطورة ويمكن أن تتطور أكثر. خذوا ذلك بعين الاعتبار، نحن لا نلعب.

● في الوقت الذي استقبلتكم فيه الخارجية الروسية، سمعنا بوجود وفد تركي أيضاً في موسكو، هل هي مجرد مصادفة؟

علمنا بأن الأتراك أتوا في اليوم التالي بعد اللقاء، ولكنهم طلبوا إلغاء اللقاء قبل عقده، المسؤولين الأتراك اتهموا الروس بأنهم نظموا زيارة الوفد التركي بشكل مقصود بعد اللقاء مع الوفدين السوريين فتحت إجابته: كان من المفروض أن تاتوا قبلهم، ولكن أنتم من أجل الزيارة، لذلك لا نتهمون بأننا قمنا بذلك عن قصد.

● لماذا لا تلعب موسكو دوراً فعالاً في الوساطة بين الكرد وتركيا، كما لعبت دوراً في الكثير من الخلافات والنزاعات الأخرى؟

هذا الموضوع كان محتكراً من قبل الأمريكان، وكان على الأطراف المعنية القبول بالقاضي، إذا كان الوسيط غير مقبول فلن يتمكن من لعب الدور المطلوب. اليوم أعتقد أنه نشأ ظرف يسمح للروس بلعب دور الوسيط بين تركيا وأكراد سورية. لأن الروس

فهو مستوى أعلى. ما زلنا في الخطوة الأولى. وهذه المذكرة، هذا الإعلان عن النوايا ليس بالأمير الهين، فقد اتفقنا على خمس نقاط مركزية وهامة وستؤثر إذا أخذت كنموذج على مستقبل التطور في سورية، ومستقبل الحوار كله. ولكن هل هي خطوة أم انعطاف؟ يوجد خطوات كبيرة ويوجد خطوة إلى اليمين وأخرى إلى اليسار. أين الانعطاف من كل هذا؟ من الممكن أن تكون هناك خطوة صغيرة، ولكنها تتجه نحو اليسار فعلاً فتؤدي إلى انعطاف. ما جرى هو خطوة هامة تحمل عناصر الانعطاف، بمعنى تهيئة ظروف الحوار السياسي والانتقال السياسي بسورية، وبهذا المعنى هي نقلة نوعية.

● قلتم في إحدى المقابلات إن التوقيع في موسكو لم يكن مجرد مصادفة، وأردنا أن نرسل رسائل إلى الجميع. ما هي هذه الرسائل؟ ومن هم الجميع؟

الجميع يعني كل من سيسمع الرسائل ويقراها. أردنا أن نقول: إن موسكو مكان مريح للحوار، وأن موسكو مدعوة للعب دور في العملية السياسية وتوفير الأجواء المريحة لها، ولكل السوريين، وأنها أثبتت خلال الأحداث أنها أقرب إلينا نحن الطرفين من كل القوى الدولية الأخرى، لأن كلام هذه القوة الدولية لم يتغير، لم يكذبوا علينا. قد يقولون ما لا يعجبنا، ولكن كلامهم صادق ويعبر عن قناعتهم. ومع الوقت يمكن التفاهم معهم وهذا ما جرى. هنالك عوامل تداخلت، فقد كان من الصعب

أجرى موقع وقناة Carpel MEDYA لقاءً مطولاً مع د. قديري جميل يوم 10 أيلول الجاري، حاورته فيه الدكتورة سيفي إيزولي حول مذكرة التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية، والظروف التي صيغت ضمنها، ومن ثم توقيعها، ومواقف القوى المختلفة منها، وما الذي يمكن أن يبني عليها لاحقاً. تنشر قاسيون فيما يلي مقتطفات من هذا اللقاء، على أن تسجيل الفيديو الكامل موجود على موقع قاسيون الإلكتروني، والنص الكامل للقاء سيتم نشره على الموقع خلال الأيام القادمة.

● لماذا تم توقيع المذكرة الآن؟ لماذا لم يجر ذلك قبل الآن؟
نضج الطرف الموضوعي كي نفع ما فعلنا، قبل شهرين لم يكن ناضجاً، كنا بحاجة للوصول لقناعات حول كل القضايا. ولكي تتكون هذه القناعات يجب أن نمر عبر تجربة الصواب والخطأ لنستنتج ما يجب فعله. نحن في حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير منذ اللحظة الأولى، قلنا للإخوة في مسد: لا تصدقوا الأمريكان، الأمريكان منافقون وكاذبون، وسوف يتخلون عنكم عندما «يلعب الصباح ويصيح الديك» وهذا ما حدث في تل أبيب، وما كان من المحتمل حدوثه في أماكن أخرى. الأمريكان يعلنون نيّتهم للخروج من العراق وسورية، طيب ماذا فعلت القوى العسكرية التي تمثل مسد؟ لقد طبق الأمريكان معهم أغنية «وصلتونا لنص البير وقطعتوا الحبله فينا»، فقد ورطوهم مع النظام، وضد الأتراك، وضد أطراف أخرى في الداخل، ثم قالوا لهم: باي باي!

● لكن لولا الدعم الأمريكي لكانت داعش قد اكلتنا جميعاً...
المقاومة البطولية لقدس هي التي صدت داعش، منذ كوباني، الأكراد قاتلوا لوحدهم في كوباني، أين كان الأمريكان في حينه؟ كانت هناك قوى أخرى غير القوى الأمريكية، كانت مستعدة للدعم، ولكن لم يكن هنالك تفاهات ناضجة في حينه، وكان هنالك حذر وشك وعدم ثقة والخ... لن أتحدث بالتفاصيل، سيأتي يوم ونحدث عن الكثير منها حول موضوع قتال داعش.

● نعم، لم يكن الأمريكان موجودين منذ البداية، ولكن استجابوا لاحقاً وقاموا بإنزال الأسلحة بالمطارات. لماذا لم يهبط الروس والنظام لنجدة الأكراد؟
هذا الكلام أنا لا أوافق عليه فهو غير دقيق، وأنا أعرف الوقائع والحقائق، ولكن البعض مع الأسف في تلك اللحظة كان يظن مثلما كان



أردنا لك الذئب لهم علاقة بالارزمة السورية أن يعرفوا ان تفاهماتنا مع موسكو متطورة ويمكن أن تتطور أكثر خذوا ذلك بعين الاعتبار نحن لا نلعب

في سورية ونحن مع نظام «مركزي - لا مركزي»



لديه صلاحيات الدفاع، لدينا أراضٍ محتلة حتى الآن، وصلاحيات إدارة السياسات الخارجية والاقتصاد، إعادة الإعمار تحتاج جهوداً مركزية كبرى. أما الباقي فيتم الاتفاق عليه عبر النقاش الديمقراطي والحوار الواعي بين السوريين أنفسهم للوصول إلى صيغة اللامركزية بالطريقة السورية. لا توجد فكرة نجحت في العالم عبر نسخ فكرة أخرى قبلها، الفكرة التي نتجت هي الفكرة الجديدة والفريدة من نوعها والمستنبطة من الواقع. نحن ندرس كل التجارب الماضية، ولكن لا ننسخها، فالنسخ هو أقصر طريق للفشل. والأفكار الجديدة يجب أن تصاغ من قبل السوريين أنفسهم من كل مكوناتهم، لا علاقة للامريكان ولا للروس ولا الإيرانيين ولا الأتراك ولا غيرهم بذلك، فهم لا يعيشون في الظروف السورية.

لديهم علاقات جيدة مع أكراد سورية، ولا يريدون تخريب العلاقة مع تركيا. وبالسياسة يمكن تحقيق الممكن وتدوير الزوايا. سوف يسعون لإيجاد النقاط التي تخفف التوتر. إضافة إلى ذلك، وللتذكير، فقد قامت مسد والقوى المكونة لها بزيارة تركيا مرات كثيرة، وجرت العديد من اللقاءات مع المسؤولين الأتراك. هل أصبحوا الآن إرهابيين؟ والولايات المتحدة تجري العديد من اللقاءات أيضاً مع مسد وقسد، لم يتكلم الأتراك شيئاً عن الأمريكان آنذاك. الآن يريدون القول بأن الروس يدعمون الإرهابيين؟! هذا الكلام غير متوازن وغير منطقي وغير عادل، واعتقد أن الأتراك مرشحين لتعديل مواقفهم. لا يوجد حل غير ذلك.

● لندخل إلى صلب الاتفاق... لم نذكرنا الفيدرالية، قلتم المركزية، اللامركزية، تركتموها ففضاضة في التعبير، هل أنت مهندس هذه الصياغة؟

نحن نوجد لدينا زوايا حادة في حزبنا، وهي أننا ضد الفيدرالية، ضد تعبير «حكم ذاتي» في الظروف السورية، هذه زاوية حادة. نحن ضد استخدام اللامركزية بشكل مطلق دون إرفاقها بالمركزية. نحن نريد نظاماً في سورية «مركزي - لا مركزي». إذا كانت هذه زوايا حادة، كيف يمكننا عقد تفاهم بوجودها؟ نحتاج إلى تدوير زوايا.

لماذا نحن ضد الفيدرالية؟ لأن سورية فيها 40 ديناً وقومية وطائفة وعشيرة، إذا تم فتح الباب بهذه المساحة الجغرافية الصغيرة فإن الفيدرالية بهذا الطرف تعني تفجير سورية كبلد من إنتاج سايكس بيكو، كبلد مستقل وسيادته الوطنية وحدوده مكونة من مئة سنة. الفيدرالية تعني إلغاء هذا البلد. هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الحكم الذاتي يحتاج مناطق تواجد صافي لأية قومية. وهذا التواجد الصافي غير موجود، يوجد تداخل جغرافي كبير، وهذا خطير لأنه في يوغوسلافيا أدى إلى تطهير عرقي. يجب أن نأخذ بنافسنا عن ذلك.

اللامركزية المطلقة في ظروف سورية تعني شعباً بلا دولة. نحن نحتاج دولة من أجل إعادة إعمار، ودولة من أجل تحديد سياسة خارجية ودفاع واقتصاد، بمعنى بنك مركزي ومالية وإلخ. فاللامركزية لا تأتي إلا بسياق التطور، فهي تعبير عن حضارة ورقية، سويسرا مثلاً، والتي أخذ لينين منها فكرة السوفييتات. في سورية وبلداننا هناك نقص مريع بالحرية السياسية والتجربة السياسية، لذلك توصلنا إلى المعادلة الذهبية التي تقول بالتوازن بين المركزية واللامركزية. مركز

● ماذا تقصدون بالضبط من مركزية الاقتصاد؟ نقصد الموازنة الشاملة السورية، وهذا لا يعني عدم وجود موازنة محلية، وطرق توزيع الموارد الخاصة بكل منطقة، والبنك المركزي والمالية. في موضوع الاستثمارات المركزية، حتى بوجود لامركزية واسعة، فجهز الدولة مسؤول عن كل الدولة، وبالتالي يمكنه إقامة مشاريع مركزية في المناطق والمناطق يمكنها أن تقيم مشاريعها المحلية بمواردها المحلية. كيف سنوزع الموارد والثروات؟ توجد لدينا مشكلة هنا إلى الآن لم يتحدث أحد عنها، فمثلاً أكثر من 50% من المحاصيل الإستراتيجية تأتي من الجزيرة، ونسبة عالية من النفط، 15% من السكان، والموازنة الاستثمارية تعطيمهم 2-3%. بلد القمح لم يكن لديه سوى مطحنة واحدة، وليس لديه طحين، هذا الوضع ينطبق على كل المناطق. فالمرکز كان يبيع كل شيء من أجل أن ينهب من المناطق، جرى تهيمش للمناطق أدى إلى استياء اجتماعي ثم سياسي، رأينا نتائج اللاحقة. فمشكلة الفساد لا يمكن حلها إلا بصلاحيات واسعة ديمقراطية للمناطق. كيف للمركز في دمشق أن يحارب الفساد في عامودا أو الدرياسية أو بالصنمين أو... يجب تدخل الشعب بذلك.



لم تبدأ اللجنة الدستورية عملها الفعلي حتى الآن ما زالت حتى اللحظة تتحدث بالمبادئ والأسس وإذا استمرت بهذه الوتيرة فستحتاج عشر سنوات حتى تنتهي

بوجودها؟ جبهة النصره بوجودها في إدلب أدت إلى حدوث رد فعل سيؤدي إلى اقتناع الناس بضرورة صياغة قوانين مدنية تساوي حقوق المرأة مع الرجل فعلاً وليس قولاً.

● هل تعتقد أن زيارة الوفد الروسي لدمشق لها علاقة بالمذكرة بينكم وبين مسد؟ لا ليس لها علاقة

● لافروف قال: «جننا لمناقشة العلاقات في ظل التطورات الجديدة في سورية والعالم»، ما هي هذه التطورات؟

يمكنني تقدير ذلك، ليست لدي معلومات حصرية من لافروف، لافروف أتى لزيارة دمشق عام 2012 وكان القطب الصاعد في أول صعوده، والقطب الهابط «الغرب» في أول هبوطه... اليوم بعد 8 سنوات تغير التوازن الدولي لصالح القطب الصاعد، اقتصادياً وعسكرياً، أما سياسياً فقرة موجودة بقوة العطالة، والتي لا تستند لا لقوة اقتصادية ولا عسكرية مكافئة، أي أن هناك فرق كحوم بين قوتهم السياسية من جهة وقوتهم الاقتصادية والعسكرية من جهة ثانية. ولكن هذا لن يستمر طويلاً، نحن نسير باتجاه عالم آخر، وهذا ما قصده لافروف. الحياة ستسير ولن تقف عند أحد، ولن تقف عند مصالح وجمود بعض القوى السياسية في المنطقة التي لا تفقه شيئاً إلا مصالحها الضيقة الخاصة، وحكام المنطقة إما أن يتغيروا مع الوقائع السياسية الجديدة أو أن يتغيروا!

مجلس الشيوخ انتخاباً فردياً مباشراً، كل منطقة على حدة. وكل منطقة يجب أن يكون لديها مجلس شعبها المصغر الذي يمتلك سلطة على كل السلطة التنفيذية الموجودة في تلك المنطقة. الشعب الآن يخاف من أية سلطة تنفيذية «من مدير الكهرباء والماء والمخفر»، يجب أن تكون سلطة الشعب عبر مجلس الشعب هي السلطة العليا، يجب إعادة السلطة للشعب، وإعادة ثقته بنفسه إليه. يجب على موظفي الدولة الذين يميلون دائماً للفساد أن يخافوا من مراقبة الناس لهم، وليس العكس، هذا هو الحل الوحيد.

● تقولون بأن تجربة الإدارة الذاتية يجب أن يستفاد منها بإيجابياتها وسلبياتها. وإحدى النقاط الإيجابية التي ذكرتها هي التشريعات التي تخص المرأة، هل تعتقد بإمكانية تطبيق هكذا تشريعات في كل المناطق السورية؟ مثلاً في المناطق التي تسيطر عليها النصره؟ وهل تحاولون من خلال تواجدهم في اللجنة الدستورية تكريس هذه الحقوق؟

أولاً، لم تبدأ اللجنة الدستورية عملها الفعلي حتى الآن، ما زالت حتى اللحظة تتحدث بالمبادئ والأسس. وإذا استمرت بهذه الوتيرة فستحتاج عشر سنوات حتى تنتهي، لسنا موافقين على ذلك طبعاً. ثانياً، نحن في حزب الإرادة الشعبية نؤيد وبشدة موضوع القوانين المدنية التي تخص العائلة والمرأة في مناطق الإدارة الذاتية، لأنها تقدمية. بخصوص جبهة النصره فمن قال إنها باقية للأبد؟ ومن قال إن الناس في إدلب سعيديون



حمدالله إبراهيم: يجب تمثيل الجميع في العملية السياسية



بمناخ جواب على المعارضة التابعة لتركيا؟

لم نوقع على الاتفاقية لتكون ضد أحد، ونحن نرى أنها خطوة صحيحة على طريق حل الأزمة السورية، ومن يؤيدون حل الأزمة السورية سيفرحون للاتفاق، أما من يعادي الحل السياسي سيعادي أيضاً للاتفاق، ويعاديننا أيضاً، ونحن لا يهمنا من يعاديننا لأننا نريد حل الأزمة السورية، والاتفاق جزء من حل الأزمة السورية والخلاص منها، أما من يرى أن الاتفاق موجه ضده فهذا شأنه.

● ما هي الصعوبات التي واجهتكم خلال الوصول لمذكرة التفاهم؟

واجهتنا الكثير من الصعوبات، في البداية حول قضية اللامركزية، هناك حدثت مشكلة كبيرة، ولكننا اتفقنا كما يقول رفاقنا بالحوار، أي بتقديم التنازلات المتبادلة. سابقاً كانوا يرون في قضية اللا مركزية قضية صعبة، ولكننا اتفقنا: لا مركزية في بعض الأمور، ومركزية في بعض الأمور الأخرى؛ مركزية شديدة هي دولة دون شعب، ولا مركزية شديدة تعني شعب دون دولة، ولكننا اتفقنا على المركزية في بعض الأمور، مثل: الاقتصاد والخارجية والدفاع، وفي الأمور الأخرى لا مركزية... وأساس العملية الديمقراطية واسعة من أجل توزيع الثروة بشكل عادل.

● يقول البعض إن تركيا لن تنسحب من إدلب حتى بعد الحل؟

الأمريكيون أنفسهم لن يستطيعوا البقاء في سورية، فكيف الحال مع الأتراك؟ الجميع سيخرجون... هذه رؤيتنا للأمور...

● ما هو رد الفعل الشعبي في الجزيرة حسب ما رأيتم؟

تحدثنا مع أهلنا في الجزيرة، ولمسنا لديهم ارتياحاً كبيراً، كنا نسألهم ما رأيكم؟ كانوا يقولون: وصلنا إلى قناعة أن أولادنا لن يقتلوا في الحرب، ولن نُهجّر من هنا، وسنبقى في وطننا، وما حدث في رأس العين وعفرين لن يحدث عندنا بعد هذه الاتفاقية، لأن الروس يدعمون ذلك.

● هل ستدخل «مسد» إلى منصة موسكو؟

مسد كما هو معروف شاركت في اجتماعات منصة القاهرة، وفي اجتماعات منصة موسكو أيضاً، فهي شاركت عملياً في المنصتين، لذا يمكننا أن تدخل في أية منهما وأن تتمثل عبرها.

● ما هو مستقبل الوجود التركي في سورية؟

جميع القوات الأجنبية ستخرج بعد الحل السياسي، يجب أن تخرج كل القوات الأجنبية من سورية. لن يحدث حل شامل إذا بقي الأجنبي، والكل يعترفون بأنهم سيخرجون بعد الحل السياسي، ولكن يطلق الآن البعض تصريحات مزعجة، البارحة مثلاً: أبدى الأتراك امتعاضهم من هذه الوثيقة، وبعض السوريين يردد ما يقوله الأتراك. هاجم الأتراك هذه الوثيقة «مذكرة التفاهم»، فكرر نصر الحريري الهجوم التركي نفسه، اليس هذا معيباً؟ يقول: كيف جلس حزب الإرادة الشعبية مع الإرهابيين. قدموا كل هذا العدد من الشهداء لطردهم الإرهابيين من مناطقهم، وأنتم تقولون عنهم إرهابيين! كيف ذلك؟

● هل الاتفاق بين مسد وحزب الإرادة الشعبية

التقى راديو دنكي وولات مع الرفيق حمدالله إبراهيم عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية يوم الأحد الماضي 6 أيلول، لمناقشة مجموعة من النقاط المتعلقة بمذكرة التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية يوم 31 آب الماضي. في ما يلي ننشر قاسيون مقتطفات من هذا اللقاء...

● كيف تصفون التوقيت الذي جرى فيه توقيع مذكرة التفاهم بينكم وبين مجلس سورية الديمقراطية؟

جرى التوقيع على مذكرة التفاهم بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية في ظل نضوج الظروف الموضوعية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. في السابق، عندما كنا ندعو للحل السياسي، كان كثيرون يقولون: لستم على الطريق الصحيح... بل وتمت محاربتنا واتهمنا بالجنون من الطرفين المتشددين. سقطت وفشل نظريتنا «الإسقاط والحسم»، وبات الجميع يعرفون أنه ليس هناك حل سوى الحل السياسي.

● هل الجميع بات مقتنعاً بالحل السياسي؟

الجميع الآن يقولون إنه لا يوجد حل سوى الحل السياسي. بالنسبة لنا نحن نرى هذا الحل عبر تنفيذ القرار 2254. وكيف ننظر إلى هذا القرار؟ هناك 3 نقاط: جسم انتقالي مكون من المعارضة والنظام، ثانياً وضع دستور جديد للبلاد، ثالثاً: إجراء الانتخابات على جميع المستويات. واليوم، تبحث العديد من المنصات هذه الأمور، ولكن هناك قوى معارضة ما تزال غير ممثلة في العملية السياسية، ونحن نقول في حزب الإرادة الشعبية يجب تمثيل الجميع في العملية السياسية، بما فيها مجلس سورية

لا يهمنا من يعاديننا
لأننا نريد حل الأزمة
السورية والاتفاق
جزء من حل الأزمة
السورية والخلاص
منها

الديمقراطية وغيرهم من القوى السياسية في سورية، وذلك على طريق إيجاد حل سياسي للأزمة السورية بمشاركة الشعب بأسره.

هل يمكن فعلاً تجاوز الفيتو التركي على مشاركة «مسد» في العملية السياسية؟ برأينا ليست تركيا من تمنع فعلياً اشتراك مسد؛ شكلياً نعم، الموقف هو لتركيا، ولكن نحن مقتنعون أن الولايات المتحدة هي من كانت تمنع مشاركة مجلس سورية الديمقراطية على لسان تركيا. ولكن بعد التفاهم الأخير والمساعدة الروسية على هذا الطريق نعتقد أنه سيجري تمثيلهم.

● كيف ستكون براكيم علاقة الأمريكيين بمسد بعد توقيع هذه المذكرة؟

مذكرة التفاهم تقول برحيل كل القوات الأجنبية عن البلاد، وبعد خروج الأمريكيين سيتضاءل تأثيرهم في المنطقة، ولن تبقى علاقات مسد مع الأمريكيين كالسابق. أما عن موقف واشنطن من المذكرة، نعتقد أنها ستبذل جهودها لإثارة الفتن والتخريب إذا ما استطاعت، لن يجلس الأمريكيون مكتوفي الأيدي، على ماذا يعيش الأمريكيون اليوم؟ يعيشون على الحرب، وكلما توسعت الحرب يقف الأمريكيون معها، ولكن عندما تتوقف الحرب يتوقف الأمريكيون أيضاً، ونحن نقول: سيخرج الأمريكيون من هنا قريباً، وليس بعيداً.

البنزين.. أزمات متتالية وسوق سوداء منفلته



يقضي أصحاب السيارات ساعات طويلة من الانتظار في الطوابير من أجل الحصول على مادة البنزين، لكن ذلك ليس كافياً، فربما لن يحصل هؤلاء على حصتهم المحددة من المادة، بحسب الذكاء، بسبب نفاذ الكمية في الكازية، ليضطروا بالاستمرار بالوقوف في الطابور إلى حين قدوم الدفعة التالية من المادة، وذلك يعني ساعات إضافية مفتوحة، أو الذهاب والمقدوم في اليوم التالي للوقوف في طابور الانتظار الطويل مجدداً، أو اللجوء للسوق السوداء، التي لم تنقطع عنها المادة.

عاصي اسماعيل

الأزمة الحالية على مادة البنزين، وبغض النظر عن أسبابها، أسقطت كل ادعاءات دور الذكاء وأهميته على مستوى رقابة وضبط توزيع وبيع المادة، فما هي السوق السوداء تنشيط بشكل كبير على المادة، على أعين الجميع، وعلى حساب الحاجة، ومن جيوب المواطنين طبعاً.

سوابق مسجلة

ليست المرة الأولى التي تتفاقم فيها أزمة البنزين، فقد سبقتها أزمات مشابهة خلال السنوات الماضية، جرى تبريرها بالعقوبات والحصار غالباً، وقد صدرت على إثرها قرارات وتعليمات توجت باعتماد الذكاء، وذلك لضبط توزيع وبيع المادة «التي كانت مدعومة سعراً بشكل كامل» وللحد من نشاط ودور السوق السوداء للمادة، التي يزداد نشاطها على هامش وفي عمق الأزمات المتتالية، وما ينطبق على مادة البنزين بهذا الشأن ينطبق على بقية المحروقات والمشتقات النفطية عموماً.

الأزمات المتتالية فسحت المجال لتخفيف الدعم السعري على المادة، عبر اعتماد شرائح استهلاك بحسب نوع الآلية وسعة محركها، وصولاً لتحديد سقف شهرية لاستهلاك مع تحديد عدد مرات التعبئة، كما ترافق ذلك برفع سعر المادة، مع تشريح سعري إضافي بحسب نوع المادة ومواصفاتها، بين المدعوم والحر، وطبعاً كل ذلك بالاعتماد على تقنيات الذكاء.

تبريرات عديدة وتدابير غير مجدية

الأزمة الحالية بدأت في بعض المحافظات، وما لبثت أن شملتها جميعاً، أما التبريرات فقد قدمت عبر عدة روايات رسمية، بدأت بتزايد النشاط السياحي الداخلي، ومرت على صيانة مصفاة بانياس، ووصلت إلى الاعتراف بنقص المخزون المقترن بانتظار وصول التوريدات الجديدة.

وقد ترافقت الأزمة الحالية أيضاً بعدة إجراءات، منها: إعادة تحديد كميات التعبئة وعددها خلال الشهر، بتخفيض الأولى وزيادة الثانية، ما يعني زيادة عدد زيارات الكازيات شهرياً لكل آلية، وبالتالي زيادة الطوابير والأزدحام.

أي، إن الإجراء المتخذ ساهم بشكل مباشر في تعزيز تداعيات الأزمة بدلاً من حلها، وبالتالي فسح المجال لتنشيط عمل السوق السوداء وزيادة حصتها من النهب استغلالاً لحاجات الاستهلاك.

نشاط أسود منقطع النظير

نشطت السوق السوداء على هامش الأزمة

الحالية طبعاً كما كل مرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها لم تتوقف ولا للحظة طيلة السنوات الماضية، لكن بنسب ودرجات متفاوتة، واللافت، أن المادة في هذه السوق دائماً متوفرة وبالكميات الكافية لتغطية كل النقص في السوق الرسمية عبر الكازيات.

أما كيف، ومن أين، وإدارة من، ولمصلحة من؟ فهذا بعلم الغيب، وأولي الأمر من الفاسدين وشبكاتهم العاملة طبعاً.

فالمادة محصورة ومراقبة ومتابعة عبر «الذكاء» من قبل شركة محروقات والوزارة خلفها افتراضاً، بالإضافة لمسؤوليات بقية الجهات الحكومية المعنية بالرقابة على الأسواق والسلع والمواد ومتابعتها، وضبط المخالف منها ومحاسبته.

وقد تفاوتت أسعار المادة في السوق السوداء بحسب المكان والزمان ودرجة الاضطرار، حيث تراوح سعر ليتر البنزين في هذه السوق بين 1000 ليرة و1300 ليرة في البداية، وفي بعض الأحيان تجاوز 1500 ليرة وصولاً إلى 2000 ليرة في بعض المناطق، ولا أحد يعلم إلى أين يمكن أن يصل السعر استغلالاً وفساداً في هذه السوق المنفلته، التي لا تعاني من أزمة توفر الكميات فيها، كما هو الحال في السوق الرسمية وعبر الكازيات المرخصة العامة والخاصة.

كوميديا سوداء

بعض التبريرات فيما يتعلق بالسوق السوداء على المادة، والكميات المتوفرة بها كان مضحكاً، حيث جرى تجيير هذه الكميات بأنها على أيدي بعض سائقي التاكسي، ومن مخصصاتهم المحسوبة على البطاقة صاحبة الذكاء.

فمع عدم نفي لجوء البعض لذلك، لكن واقع الحال يقول: إن التاكسي العاملة أصلاً لا تكفيها مخصصات البطاقة الشهرية، وتلجأ للتعبئة بالسعر الحر للاستمرار بعملها بوردياتها المعتادة باعتبارها مصدر رزق لأصحابها والعاملين عليها، كي تؤمن لهؤلاء دخلاً يسد رمقهم مع أسرهم، لكن أن يتم تبرير وجود السوق السوداء من خلالها،

وبهذا الحجم الكبير من الكميات، فهذا نوع من التهرب من المسؤولية أولاً، وشكل من أشكال التغطية على الشبكات العاملة بهذه السوق، سواء في الأزمة الحالية أو قبلها وبعدها.

أما الأكثر مدعاة للضحك، أنه بدلاً من العمل على منع السوق السوداء التي تعمل بعمق الأزمات وكشف شبكاتها العاملة والمستفيدين منها، تم اللجوء إلى بعض التوجيهات التي لا تقدم أو تؤخر على جوهر الأزمة، وذلك بالحديث عن فرض عقوبات بحق من يتجاوز دوره في طوابير الانتظار، في الوقت الذي يعلم مصدر هذه التوجيهات، أن هذه العقوبات لن تطل المتجاوزين المستفيدين بمواقفهم ونفوذهم، على حساب الوقت المهودر من حساب المنتظرين والمنضبطين في الطوابير!

المليارات وشراء الذمم

ربما لا بد من الإشارة إلى أن السوق السوداء على المادة، وفي ظل هذه الهوامش الاستغلالية الكبيرة، تحقق أرباحاً كبيرة من حساب وجيوب المستهلكين للمادة، وفي جيوب شبكات الفساد والاستغلال العاملة

فيها. فكل ليتر بنزين خلال الأزمة الحالية يحقق أرباحاً صافية للعاملين في هذه الشبكات تتجاوز الـ1000 ليرة، ولكم أن تتخيلوا المبالغ المترامية استغلالاً وتحكماً من خلال هذه السوق المنفلته على طول البلاد وعرضها، فلا شك أنها بمئات الملايين، إن لم نقل بالمليارات، وذلك ارتباطاً بالمدى الزمني المرتقب لحل الأزمة، والذي ما زال مفتوحاً حتى الآن!

في المقابل، لا بد من الإشارة إلى أن شبكات الاستغلال والفساد المتحكمة في السوق السوداء للمادة من مصلحتها استمرار الأزمة، بل وتفاقمها، للحصول على هذه الأرباح المليارية وزيادتها، ولا مانع طبعاً من توسيع وتعميق عمل هذه الشبكات طالما تحقق تلك الأرباح المرقومة القادرة على شراء الكثير من الذمم، فلا ذكاء قيدها، ولا رقابة منعتها، ولا ضبط طالها، حتى الآن!

ولا أحد يدري إلى متى ستبقى الأعين الرسمية غافلة عن عمل هذه السوق ومن خلفها من الفاسدين، الكبار والصغار، وهل هي غافلة فعلاً؟!.

مقدمات ونتائج متوقعة

البعض بدأ يتحدث عن نية رسمية مبيتة لرفع سعر مادة البنزين، وذلك على ضوء التجارب السابقة مع الأزمات التي طالت هذه المادة، وما تلاها من قرارات سعرية، وإجراءات تشريحية لكميات التعبئة وعددها، وبحسب نوعية المادة ومواصفاتها، بما في ذلك تخفيض الدعم عليها.

وبعيداً عن الخوض في السياسات المعتمدة والمعمول بها، بجورها الليبرالي، التي تسير على قدم وساق نحو المزيد من تخفيض نسب الدعم، ومعدلات الإنفاق العام السنوي تبعاً. فالمقدمات أصبحت مكتملة الأركان، اعتباراً من مبررات إعادة دراسة التكاليف ربطاً مع متغيرات سعر الصرف الرسمي باعتبار المادة مستوردة بجزء كبير منها، مروراً بذرائع العقوبات والحصار التي تعني تكاليف إضافية، وليس آخرها بالقبول بالسعر المرتفع للمادة بعد الاضطرار لتسديده عبر السوق السوداء خلال الأزمة الحالية، لتأمين الحاجة الفعلية للاستهلاك، وهرباً من تداعيات هدر الوقت والجهد على طوابير الانتظار الطويلة.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن التجارب السابقة تقول أيضاً: إن الموضوع السعري بهذا الشأن لن يقتصر على مادة البنزين فقط، بل يشمل عادة كل المشتقات النفطية، وما يليها طبعاً على مستوى الطاقة الكهربائية، مع ما يعنيه ذلك من سلسلة طويلة لرفع الأسعار تطل كافة السلع والمواد والخدمات، أي، مزيد من التدهور المعيشي والإفقار العام.

لا أحد يدري إلى متى ستبقى الأعين الرسمية غافلة عن عمل هذه السوق ومن خلفها من الفاسدين الكبار والصغار وهل هي غافلة فعلاً؟!.

الإبداع الرسمي في استنفاد الوقت عبر الذكاء



لا أوقات فراغ لدى المواطنين المنهكين والمتعبين، فالرسميون عملوا جاهدين على استنفاد وقت وجهد هؤلاء، بعد أن استنفدوا كل إمكاناتهم وخاصة المادية، وصوّلاً إلى الفاقة والعوز، ليس ذلك فقط، بل بات جزء كبير من الوقت اليومي للمواطنين مراقباً ومحسوباً بدقة متناهية، ارتباطاً بالمكان والزمان عبر داتا الذكاء، التي جرى ويجري فرضها وتعميمها، عبر الطوابير المبتدعة لتأمين بعض الاحتياجات الحياتية الضرورية، وبعض الخدمات!

سوسن عجيب

توفر عامل الزمن لديه، فالسوريون سلفاً موزعون على أعمالهم المتعددة لتأمين قوت يومهم، أو على دراستهم التي يمكن أن تكون مضافة إلى العمل أيضاً، وحتى الأطفال في الأسر لم يكونوا يبيدين عن تحمل أعباء الوقوف على بعض هذه الطوابير بحسب الحال والضرورة، في مسلسل يومي وشهري طويل لا نهاية له، بل ربما يتم فرض المزيد من الطوابير من قبل المبدعين من الرسميين، تحت شعارات الضبط والتحكم وتسهيل إنجاز المهام، والأهم هو: استخدام الذكاء على أنه قفزة تطويرية بهذا المجال!

مسلسل غير منتع

كيف سيتسنى لهؤلاء الحصول على هوامش زمنية تتيح لهم التفكير بحالهم ومالهم، أو تلك الهوامش الضرورية للحياة الاجتماعية الطبيعية مع أفراد أسرهم أو أقرانهم وذويهم وأصدقائهم؟

غالبية السوريين أصبحوا موزعين على طوابير الانتظار المفروضة عليهم، والتي لا يمكن أن يتغيروا عنها، مثل: طوابير الخبز والسكر والرز، أو طوابير تسديد فواتير الكهرباء والمياه والهاتف، أو طوابير البنزين والدخان مؤخرًا، ويختل ذلك أيضاً الحصول على أسطوانة الغاز أو الكمية المخصصة من المازوت، وكذلك طوابير الصرّافات من أجل الحصول على الراتب الشهري، ناهيك عن كل الطوابير المرتبطة ببعض المعاملات لدى الجهات العامة، فجميع هذه الطوابير مرتبطة بحاجة أو بخدمة ضرورية من الصعب الاستغناء عنها.

والنتيجة أن الوقوف في هذه الطوابير، الكثيرة وغير المنتهية، من أجل الحصول على بعض الحقوق، أو من أجل الحصول على بعض الخدمات، تم توازنها بين أفراد الأسرة، تقاسماً لأعبائها ونعياً. فمن المستحيل على فرد واحد من الأسرة أن يتحمل أعباء هذه الطوابير الكثيرة منفرداً، وذلك مرتبطاً بطبعاً بوضع كل فرد ومدى

المراقبة للصيقة عبر الذكاء

بالحديث عن الذكاء، فقد جرت أتمتة بعض الطوابير عبر ربطها بتقنيات الذكاء، المحسوبة على المواطنين زماناً ومكاناً. فطوابير الذكاء على الخبز والسكر والرز والبنزين، وعلى الصرّافات، وذكاء رسائل الغاز والمازوت، وكذلك الحصول على بعض الخدمات من بعض الجهات العامة، أو عبر كوات ومراكز خدمة المواطن، جميعها مؤرشفة ومبوبة عبر داتا، شخصية غالباً، ترصد مدى انضباطك أيها المواطن في الحصول على حقوقك وخدماتك، بالمكان والزمان، ناهيك عن داتا الاتصال وشبكة النت، وربما من السهولة عبر كل هذه الداتا احتساب هوامش الزمن التقديرية التي تستهلكها من أجل ذلك، ولكل منها على حدة،

لا داعٍ لهدر وقتك أيها المواطن في التفكير بالغد والمستقبل بل فقط في لحظتك الراهنة ولعله من الأفضل أن تمتنع عن التفكير بالمطلق!

وبالتالي قد يتم سؤالك لاحقاً أين تقضي بقية وقتك مع أفراد أسرتك، اليومي والشهري؟! وربما لا يشغلك لك لجوؤك للسوق السوداء لتأمين بعض السلع والمواد عبرها، هرباً من الازدحام وتوفيراً للجهد والعناء والوقت، على الرغم من وضعها تحت الأعين الساهرة، متقاسمة معها الغنائم من جيبك وعلى حسابك طبعاً، فهذه الأسواق تم إحداثها من أجلك أيضاً!

الذكاء منقطع النظير

المفروغ منه، بعد استهلاك جيل الوقت اليومي والشهري على الطوابير، ألا ضرورة لاقتطاع بعضه على العلاقات الاجتماعية، رغم ضرورتها وأهميتها، بما في ذلك مع أفراد الأسرة الواحدة وفيما بينها، وربما لا ضرورة أيضاً للوقت من أجل الراحة

والاسترخاء كحاجة ضرورية لاستعادة النشاط، ولا داعٍ لهدر وقتك أيها المواطن في التفكير بالغد والمستقبل، بل فقط في لحظتك الراهنة، ولعله من الأفضل أن تمتنع عن التفكير بالمطلق، وهو المطلوب!

فالقوت ثمين ومحسوب ومراقب، والرسميون يفكرون عنك في هذه المسائل الحساسة، وسيبدعون لك المزيد من الطوابير عند اللزوم في حال توفر بعض الوقت الفائض لديك عن حساباتهم.

فالتوابير الذكية، وما نشأ على هامشها وفي عمقها من شبكات فساد واستغلال، جرى ابتداعها من أجلك ولخدمتك أيها المواطن، التي تسهر عليك الأعين الذكية، ولا أدل عن نجاحهم بهذا المجال ما آل إليه حالك وأحوالك على المستوى المعيشي والخدمي! فأين المفر من هذا الذكاء منقطع النظير؟!!

رغيف الخبز.. عنوان للأمن الغذائي والاستغلال المذل!



الرسمية حيالها، والتي تمثلت ببعض التصريحات المتضاربة التي لا تعالج صلب الأزمة بل تحوم حولها، اعتباراً من تعميم استخدام البطاقة الذكية للحصول على الكمية اليومية من عدد الربطات، وصولاً للحديث عن تخفيض هذا العدد، وتباعد أيام الحصول عليها، ونفي ذلك لاحقاً، مع عدم حل الأزمة بالنتيجة، والذي يبدأ افتراضاً بتوفير كميات الطحين اللازمة لتصنيع كمية مقابلة من الأربعة حبات الفعلية للاستهلاك، مع تشديد الرقابة فعلاً على كامل حلقات الإنتاج والتسويق والبيع.

ولعل الأهم، هو وضع حد لشبكات النهب والفساد التي تعبت بهذا الرغيف ومقومات ومستلزمات تصنيعه، ووصولاً للمستهلك، اعتباراً من صفقات القمح مروراً بعمل المطاحن، العامة والخاصة، وتوزيع الدقيق على المحافظات والأفران العاملة فيها، وصولاً للمصانعة داخل الأفران ومدخلاتها «الدقيق» - الخميرة - الملح - المازوت»، وليس انتهاءً بشبكات البيع خارج الأفران المتعاونين مع بعض الفاسدين طبعاً.

الرغيف بين الحين والآخر، سواء لأسباب قد تكون مبررة بمقدماتها وليس بنتائجها، أو تلك المفتعلة بغاية استمرار الازدحام من أجل الحصول على مبالغ بيع الرغيف في السوق السوداء، وربما للتغطية على أوجه النهب والفساد التي تعمل بعمق!

إغفال عوامل النهب والاستغلال

تطلعنا الجهات الرسمية بين الحين والآخر بالحديث عن رغيف الخبز، وما يتم تكبده من أعباء وتكاليف من أجله، ومقدار حجم الدعم الذي يصرف عليه يومياً وسنوياً، لكنها غالباً ما تغفل الحديث عن عوامل الاستغلال الكثيرة التي تطال مستهلكي هذا الرغيف، وصولاً لدرجة الإذلال في الحصول عليه، والأهم، عدم التطرق لشبكات الفساد التي تغتني على حساب هذا الرغيف المدعوم، وعلى حساب الاقتصاد الوطني!

فالأزمة الجديدة على مادة الخبز أخذت تتوسع لتشمل جميع المحافظات، مع الكثير من اللامبالاة

عادل إبراهيم

فماذا عن هذا الرغيف، وقد تالت عليه الأزمات، ودخل سوق الاستغلال والفساد والإذلال؟

طوابير الدّل

المشاهد اليومية للطوابير والازدحام أمام الأفران أصبحت أكثر من عادية، وكذلك أن تحصل بعض المشادات بين المزدحمين، وصولاً لتبادل الشتائم أو تبادل اللكمات، وفي بعض الحالات لاستخدام الأسلحة وتسجيل الضحايا أيضاً، وطبعاً يتخلل كل ذلك ساعات طويلة من الانتظار، وربما الكثير من أوجه وأشكال الإذلال، وخاصة من المستقرين نفوذاً وفساداً لتجاوز الطوابير، أو من العاملين في شبكات البيع في محيط الأفران، وكل ذلك من أجل الحصول على الرغيف الغالي، جهداً ووقتاً ودلاً!

ومما لا شك فيه، أن شدة الازدحام على هذه الطوابير وتداعياتها السلبية تتزايد من خلال الأزمات المتلاحقة، التي تأتي على هذا

أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن الغذائي هو رغيف الخبز، باعتباره المادة الغذائية الأساس التي تعتمد عليها الأسر في نمط غذائها اليومي، وخاصة الفقيرين الذين باتوا يعتمدون على الرغيف «الحاف» غالباً لسد رمقهم، بعد التدهور المريع لمستويات المعيشة، التي أوصلت نسبة كبيرة من السوريين لدرجة الجوع، المشاهد يومياً، والمونق عبر الكثير من التقارير، سواء منها المحلية، أو الدولية عبر المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ليرة، استغلالاً لحاجات المواطنين الهاربين من الازدحام في الطوابير ومشاكلها وذلك! والأذى من كل ذلك، أن بعض هذه الشبكات تعمل علناً أمام مجمع أفران ابن العميد في دمشق مثلاً، القريبة من وزارة حماية المستهلك، وعلى أعين مسؤوليها! فهل من تسمية ولا مسؤولية أكثر من ذلك على مستوى الرغيف، الذي يمثل العنوان الأبرز للأمن الغذائي؟! وهل من غرابة لاحقاً من الاستمرار في افتعال الأزمات وتتاليها باسمه؟!!

المواطن هو السبب ربما ليس غريباً بعد كل التعمية عما يلحق الرغيف، كعنوان للأمن الغذائي، من أوجه وأشكال نهب وفساد، أن تستمر طوابير الانتظار الطويلة، وما يتبعها من مشاكل وتداعيات واستغلال، لتصوير مشكلة الرغيف على أنها مرتبطة فقط بالمواطن المستهلك غير المنضبط بالطوابير، والذي يفتعل المشاكل مع غيره من المواطنين! وليس غريباً أن يتراوح سعر ربة الخبز أمام المخازن وفي محيطها عبر شبكات البيع بين 200-500

مرّ عام 2019 دون أن تصدر حتى الآن أية بيانات عامة حول النتائج الاقتصادية الكلية، ومستوى الركود الذي شهدته البلاد... ولكنّ المصارف الخاصة العاملة في سورية وفي تقاريرها السنوية يمكن أن تعكس بعضاً من هذه المتغيرات، حيث تودع فيها وتتحرك عبرها كتلة هامة من الأموال السورية. قاسيون، ترصد أهم المتغيرات في بيانات المصارف العاملة في سورية لعام 2019 ودلالاتها الاقتصادية العامة.

المصارف الخاصة في 2019 الودائع شبه ثابتة والربح يزداد 118%!



14 مصرفاً خاصاً يعمل في سورية، بلغت موجوداتها الكلية نهاية عام 2019: 2500 مليار ليرة، والموجودات تضم رأس المال والأرصدة والموجودات الملموسة من ابنية ومعدات ولوازم... ولا توجد كل أرصدة الموجودات داخل البنوك ذاتها، بل إن جزءاً منها احتياطات وأرصدة مودعة في البنك المركزي السوري بمبلغ قارب 775 مليار ليرة في 2019، وبعضها الآخر موجود في خارج سورية ويوظف في مصارف واسواق خارجية وبمبلغ وصل إلى 750 مليار ليرة تقريباً.

لم تشهد إضافة أية أموال من السوق تقريباً، ونسبة 2% قد لا تتعدى فوائد هذه الودائع التي يتركها أصحابها ويضيفونها إلى أرصدة ودائعهم الأصلية.

الربح اُزداد بنسبة 118%!

المفارقة، أنّ هذا لم ينعكس تراجعاً في أرباح المصارف، بل على العكس ازدادت أرباح المصارف الصافية في 2019 بالمقارنة بالعام السابق بنسبة هامة، حيث ازداد الربح الصافي للمصارف بنسبة 118% من 14 مليار ليرة في عام 2018 وصولاً إلى 30,6 مليار في 2019، وسجل مصرف واحد خسائر وهو بنك سورية والخليج بينما سجلت ثلاثة بنوك في 2018 خسائر: الأردن، سورية والخليج، والبنك العربي.

وهذه الأرباح هي أرباح تشغيلية بجزء هام منها، أي من دخل الفوائد والعمولات، وجزء هام منها أيضاً من ربح رؤوس الأموال المتداولة خارج سورية، حيث تودع المصارف أرصدة وودائع عديدة في المصارف الخارجية تحصل على دخل منها.

وقد بلغت نسبة الدخل التشغيلي من الخارج 27% تقريباً من مجموع الدخل التشغيلي للمصارف الخاصة في 2019، ومبلغاً قارب 17 مليار ليرة. تختلف البنوك بمستوى دخلها الآتي

في مصرف واحد من المصارف العامة، وهو المصرف التجاري السوري الذي بلغت كتلة ودائعه 1620 مليار ليرة في منتصف 2019، أي ما يفوق الودائع الموجودة في 14 مصرفاً خاصاً!

الأهم في رقم الودائع هو تغييره السنوي، وهي لم ترتفع إلا بمقدار 22 مليار ليرة... وزيادة لا تتعدى 2% بين عامي 2018-2019، وللمقارنة، فإنها قد ازدادت في عام 2018 بنسبة 14% قياساً بالعام الذي سبقه.

إن هذه الزيادة القليلة في ودائع الأموال في المصارف الخاصة خلال عام 2019 وعدم تدفق الأموال من السوق إلى المنظومة المصرفية، يعكس جانبين اقتصاديين عامين: فيدل بالدرجة الأولى على ركود واسع، لأن تراجع توسع الودائع يعكس عدم توسع الأعمال النظامية على الأقل، فالعملاء الكبار يودعون أموالاً إضافية في المصارف لتسيير أعمالهم الاقتصادية، وليس طمعاً في الفوائد!

كما يدل عدم التوسع في الودائع بالدرجة الثانية على لجوء السوق إلى طرق أخرى لحفظ المال خوفاً من تراجع قيمة الودائع المودعة بالليرة تحديداً في المصارف، أو تقييد حركتها، كما حصل في عام 2020 عندما تمّ إصدار قرار بتجميد عملية الإقراض وتقييد تحريك الأموال لفترة طويلة. يمكن القول: إن المصارف الخاصة

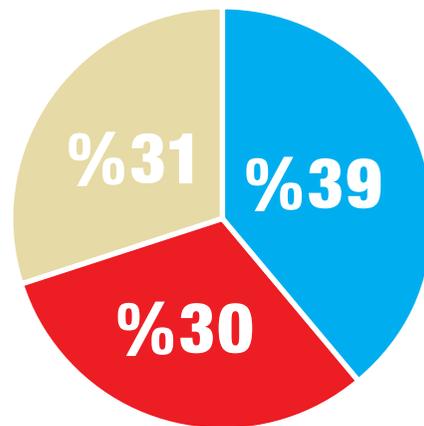
يقارب 49% وهي تعود للمصارف الأم في الإقليم التي تعتبر مصارفنا الخاصة فروعاً لها، ولذلك فإن حركة الحسابات والأرصدة والدخل مفتوحة مع الخارج.

قاسيون

والأرصدة في الخارج ترتبط بأن وسطي ملكية الأجانب من المصارف

توزع موجودات المصارف الخاصة في 2019

لدى المصرف المركزي ■ خارج سورية ■
داخل سورية أرصدة وموجودات أخرى ■



مليار ليرة وذلك سواء لودائع الزبائن، أو ودائع المصارف لدى بعضها البعض، حيث ودائع الزبائن هي الكتلة الأساسية بحوالي 1130 مليار ليرة. وتعتبر هذه الكتلة قليلة نسبياً وتحديداً إذا ما قارناها بكتلة الودائع

الودائع التي لم ترتفع إلا بنسبة 2%

تبقى الودائع واحدة من أهم بيانات المصارف الخاصة، فهي تعكس علاقتها مع السوق، وقد بلغ إجمالي الودائع في المصارف نهاية عام 2019: 1464



تختلف البنوك بمستوى دخلها الآتي من الخارج فتصل إلى نسبة 64% من الدخل التشغيلي



الشركات العقارية شهدت جموداً في عام 2019 يدل عليه تراجع حصة القطاع من تسهيلات البنوك من نسبة 7% من التسهيلات إلى 4%، حتى أن القطاع التجاري الذي يحتل النسبة الأعلى أيضاً شهد تراجعاً في نسبته من 63% من التسهيلات إلى 51%، ما يدل أيضاً على تراجع في النشاط التجاري وحركة الأموال لغاية التجارة... وبالمقابل، فقد ازدادت نسبة القروض وحركة الحسابات الجارية للأفراد وخدماتهم، وهو مؤشر على عملية سحب الأفراد للأموال من المصارف بغاية توظيفها في مجالات أخرى مع تراجع قيمة الليرة والركود الاقتصادي في 2019، أما تمويل الزراعة فهو خارج اهتمام المصارف الخاصة.

توزيع هذه التسهيلات وفق القطاعات، فقد كانت الغلبة فيه للقطاع التجاري الذي حصل على 51% من مجموع التسهيلات، بينما حصل الأفراد وقطاع الخدمات «ومن ضمنها خدمات عقارات للأفراد» على 35%، والصناعة 10%، أما القطاع العقاري 4%، وبينما تصنف الزراعة ضمن تسهيلات الأفراد والخدمات والقطاعات الأخرى إلا أن تمويلها هامشي، ولا يتعدى عشرات الملايين في مصارف محددة. وهو ما يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في السوق السورية، حيث تراجعت كتلة نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الصناعي، فبينما حصل على 17% من التسهيلات في 2018 تراجع إلى 10% في العام الحالي، كما أن



دلالات من نشاط المصارف الخاصة في 2019

إن نسبة 60% تقريباً من موجودات المصارف الخاصة موزعة مناصفة بين المصرف المركزي، الذي توجد فيه كتلة تقارب 775 مليار ليرة من أرصدة البنوك الخاصة موزعة بين ليرة سورية وقطع أجنبي، والنصف الثاني موجود في الخارج حيث كتلة تقارب 750 مليار ليرة من أرصدة المصارف تشغل خارج سورية.

الودائع في المصارف الخاصة قليلة نسبياً ومجموع ودائع الزبائن لـ 14 مصرفاً أقل من كتلة الودائع في المصرف التجاري السوري العام.

ازدادت كتلة الودائع في 2019 بنسبة 2% فقط، وأصحاب الأموال لم يلجأوا للبنوك لتسيير لهم أعمالهم، بل أقفوا أموالهم بين أيديهم نظراً لتراجع النشاط الاقتصادي وقيمة الليرة، وخوفاً من تجميد تحريك الأموال.

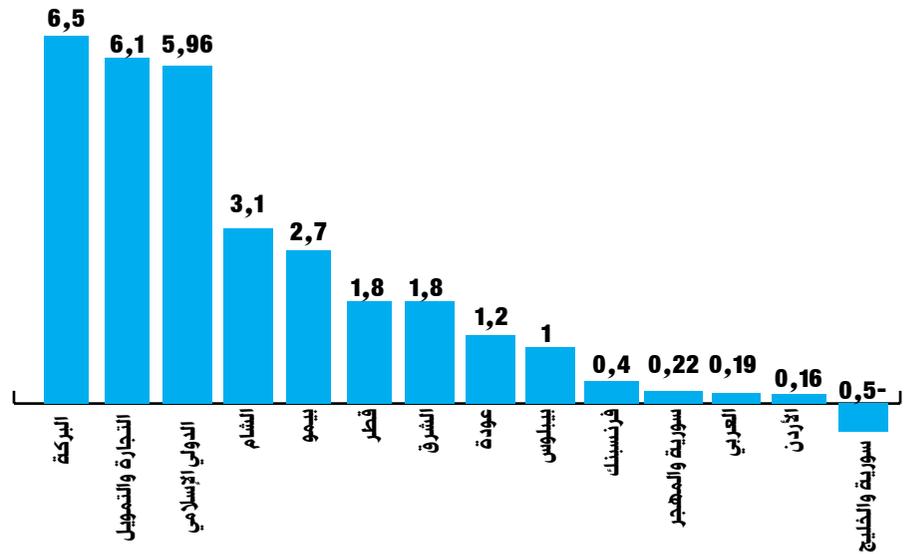
البنوك قدمت تسهيلات ائتمانية لزيائنها من الشركات الكبرى بنسبة 87%، ولم تعطي الشركات المتوسطة والصغرى إلا 4%.

تركزت التسهيلات الائتمانية المقدمة في القطاع التجاري وللأفراد وقطاع الخدمات، بينما تراجعت التسهيلات المقدمة للصناعة من نسبة 17% إلى 10% بين عامي 2018-2019.

هذه المصارف يأتي من تعاملاتها مع الفروع الأم في الخارج، ومن إيداع أرصدها وودائعها وتشغيلها في الخارج، حيث تمتلك الفروع الأصلية للبنوك نسبة تقارب 49% وسطياً من الملكية «كوسطي لثمانية من البنوك العاملة».

من الخارج، فتصل في بنك قطر إلى نسبة 64% من الدخل التشغيلي، وفي بنكي سورية والمهجر، وسورية والخليج إلى 44%، وفي بنك البركة «وهو أكثر البنوك ربحاً» إلى نسبة تقارب ربع الدخل التشغيلي. وبالعموم، فإن جزءاً هاماً من دخل

ترتيب أرباح المصارف الخاصة 2019 - مليار ل.س



ضرائب أقل من 6 مليار ليرة

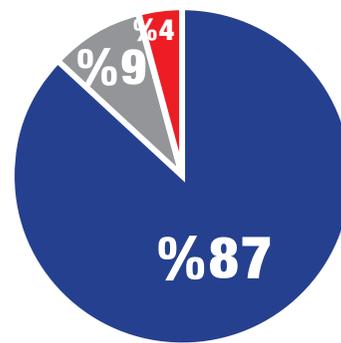
تدفع المصارف ضرائب دخل أرباح على ربحها التشغيلي داخل البلاد بنسبة 25% من الدخل، وتدفع ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة تأتي بالدرجة الأولى من أنشطتها في الخارج تقارب نسبة 7,5%. ولكن بالمجمل، فإن بيانات المصارف تشير إلى أن الكتلة الإجمالية المدفوعة كضرائب في هذا العام لا تتعدى 5,9 مليار ليرة من مجموع 158 مجمل الدخل التشغيلي قبل خصم مصاريف منه.

الأموال المحوطة إلى السوق وتوزعها

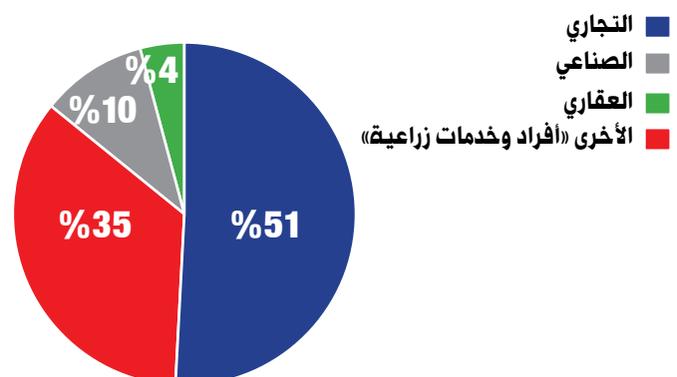
المؤشر الأخر الهام هو حجم

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الزبون في 2019

الشركات الكبرى ■ المتوسطة والصغرى ■ الأفراد ■



توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي



لم يلجأ أصحاب الأموال للبنوك لتسيير لهم أعمالهم بل أقفوا أموالهم بين أيديهم نظراً لتراجع النشاط الاقتصادي وقيمة الليرة وخوفاً من تجميد تحريك الأموال

المصنع والدولار



«تخوض الصين، تحت إشراف الحزب الشيوعي، تجربة اجتماعية وسياسية عملاقة وفريدة، ينخرط فيها سدس البشرية؛ هو مشروع تاريخي يتقرّم أمامه مشروع الرأسمالية الديمقراطية في شمال الأطلسي» آدم توز، «لندن ريفيو أوف بوكس»
«استعمل الماضي لتخدم الحاضر، واستخدم الأجنبي لتخدم الصين»
ماو تسي تونغ

■ عامر محسن*

في مقال في «لندن ريفيو أوف بوكس»، يستعرض آدم توز مختلف وجهات النظر حول صعود الصين والمواجهة الأمريكية معها، وبينها رأي مثير لباحثين هما: ماثيو كلاين ومايكل بيتيس. يشرح بيتيس وكلاين، أن نظام الدولار الأميركي استند، منذ عام 1989، على دينامية التصنيع والتصدير بين أمريكا وأوروبا من جهة، والصين وألمانيا من جهة ثانية. أخذ البلدان الدور الذي كانت تلعبه اليابان وشرق آسيا في السبعينات، وأوروبا الغربية قبلها، «المصنع» الذي ينتج للتصدير مقابل الدولارات الأمريكية. هذه العملية، كان عمادها الدولار والعملية الرخيصة: استندت ألمانيا على انفتاحها على عمالة شرق أوروبا، وألمانيا الشرقية لتزويد قطاعها التصديري، يقول الكاتبان: فيما اعتمدت الصين استراتيجية لاستثمار رخص اليد العاملة فيها لتشجيع الصادرات. هذا استلزم، بحسب الكاتبين، كبح استهلاك العمال «وحقوقهم» مقابل تشجيع الاستثمار في مرحلة الصعود هذه. بتعبير أخرى، قرّرت القيادة الصينية منذ بداية التسعينات، أن البلد في حاجة إلى استثمار وتكنولوجيا، وأن ذلك لن يتوفّر إلا عبر الاندماج في المنظومة العالمية عبر قطاع تصدير متفوق يجلب شركات أجنبية، وينتج فوائض من الدولارات «يجب أن نتذكر أن المراحل الأولى من الانفتاح في الصين، خلال الثمانينات، لم تكن كلها سهلة وناجحة، وواجه البلد أكثر من أزمة في الميزان التجاري والمالية العامة في تلك السنوات». ولكن هذا التفسير، عندي، هو نصف القصة لا أكثر...

المسألة ليست في العمالة الرخيصة فقط!

حتى نفهم التجربة الصينية و«النموذج» الذي خرجت منه، يجب أن نبدا بمفارقة المفهوم الشائع عن «التراكم البدائي»، حيث انخفاض أجر العمالة يتحول، بشكل ميكانيكي، إلى صناعات وتصدير. لو كانت هذه هي المعادلة، لانتقلت كل صناعات العالم إلى إفريقيا منذ سنوات طويلة. ولكن الطبقة العاملة في العصر الحديث ليست «مادة خام» موجودة بشكلها الطبيعي، تبني قريبا مصنعاً، وتبدأ بالتصدير. «اليد العاملة» هي أيضاً تحتاج إلى تصنيع. حتى نقرّب الموضوع: هل يمكن مثلاً أن تقوم شركات عالمية بالاعتماد على عمال لم يحصل أحد فيهم على شهادة مدرسية، وأن يشغلوا معاملها وإنتاجها؟ دون أن يكونوا محاطين بنظام رعاية صحية وتقاعد، ومسكن ووسائل نقل؟ هل كان من الممكن أن تقام القاعدة الصناعية التي خرجت في الصين، منذ التسعينات، في دولة ليست فيها لوجستيات حديثة، وإمكانية لنقل السلع من المعمل إلى المرفأ؟ أو قطاع صناعي متقدّم وكثيف وآلاف الموردين المحليين يخدمون حاجاته، فلا تضطر إلى استيراد كل قطعة تحتاج إليها؟ هذا من

دون الكلام عن مستوى سيادة القانون وحقوق الملكية والاستقرار السياسي. يخطئ من يظن أنه بالإمكان «نقل» المصنع الصيني الهائل وتوزيعه على بلاد، مثل: فيتنام أو تايلاند، أو هم لا يفهمون حجم الإنتاج الصيني، والاستثمار والشروط التي تحتاج إليها لأجل استبداله. لهذا السبب أيضاً، حين انفتحت الصين على الخارج، فهي لم تتمكن من «جذب» الرساميل الأجنبية فحسب، بل هي أجبرتها على الدخول في شراكات مع الشركات المحلية ونقل التكنولوجيا إليها، وذلك لأن ما كانت تقدّمه الصين لعملية الإنتاج الدولية لم يكن هناك من شبيه له.

الإدارة المركزية المنظمة للصين

الفكرة هنا ليست، فقط، في أن الحزب الشيوعي الصيني قد عرف كيف يستخدم القاعدة الصناعية والبشرية التي بنتها الثورة منذ عام 1949 لخلق محرك إنتاج وتصدير عالمي في التسعينات، بل هي في أن إدارة هذه العملية الهائلة، واستيعاب النمو السريع وحاجياتها - ثم استخدام عائدات التصدير داخلياً لنقل البلد إلى حالة نوعية جديدة - هي عملية لا يقدر أي نظام عليها. بتعبير آخر، نظمت الحكومة الصينية، وبشكل مركزي ومن فوق، تجربة تاريخية لخلق القيمة ومن ثم استثمارها في الداخل. وهنا، يكمن الفرق الأساسي بين «النموذج» الأمريكي ونظيره الصيني، وليس في المنظمة الانتخابية أو درجة حرية السوق. يستحضر الكثيرون، في هذا المجال، نجاح الصين في بناء أو توسيع عشرات المدن، وإسكان مئات الملايين من النازحين من الريف، ولكن سنطعي مثلاً مختلفاً عن الظاهرة نفسها: حين بدأت الصين ببناء خطوط القطارات السريعة (وهي كانت حكرًا على عدد قليل من الدول المتقدمة)، ثم توسّعت في بنائها بشكل محموم في السنوات العشر الماضية، آلاف الكيلومترات من الخطوط الجديدة سنوياً، كان من الصعب استيعاب حجم ومعنى هذا البناء السريع، ولكنك حين تنظر إلى مطارات الصين اليوم، تفهم أن الأمر كان وليد تخطيط واضطرار، فالصين بلد كثيف للغاية، وفيه عشرات المدن الضخمة في مساحة صغيرة نسبياً. حين يبدأ هذا البلد بالنمو والسكان بالسفر أكثر،

العامّة، شكّل محدث عن الدولة الإمبراطورية التنموية، ولذلك تجد في كتاباته الكثير من الوصايا عن ضرورة خلق «الحزبي المثالي». الكادر المدرب، النزيب، الذي يفكر في خير الجماعة، ويؤمن بضرورة الإصلاح المستمر وتقبل الأفكار الجديدة. كأنه يعدّد صفات العنصر الصالح للمشاركة في هذه النخبة الحاكمة. وستجد أن إصلاحات تشي جينبينغ تستوحي من هذه الأفكار على الأقل، بقدر ما تستوحي من الكتاب الأحمر «كمنال قيامه ب«تطهير» ما يقارب 1,4 مليون حزبي في حملة كبرى ضد الفساد».

للحق، فإن هناك موجة بين المؤرخين الصينيين تقوم على إعادة النظر في التقسيمات القديمة والبحث عن الاستمرارية بين النظام القديم ونظام الحزب الشيوعي. علينا أن نتذكر أن الكثير من منهجيات الحزب الشيوعي لا تتعارض مع التراث الصيني. يشرح نولان أنه، في الكونفوشيوسية، تعتبر الخدمة العامة وتحقيق مصلحة الجماعة من أرقى حالات الوجود، وهي واجب أخلاقي لمن يصل إلى رتبة القيادة. أو الربط الذي أقامه فلاسفة حدائون، مثل: فينغ يولان «في أوائل القرن العشرين» بين الاشتراكية والفلسفة الشرقية: «حين كان التاو العظيم متحقّقاً في الواقع، كان العالم مشاعاً للجميع».

خاتمة

ما يجري اليوم، هو أن منظومة التسعينات، حيث العالم يشكّل بأسره «وحدة إنتاج» مترابطة، والدولار هو العملة الرسمية فيه، والصين مصنع العالم، إلخ... توشك على الانتهاء. قد تحصل مواجهة وتحاول أمريكا عزل الصين، وقد ينقسم العالم إلى أكثر من كتلة اقتصادية، وقد تنهار التجارة الدولية. وإن كان السلاح - والامتياز - الأمريكي الأهم والأفضل في هذه المعركة، الدولار، هو نتاج تاريخ من الهيمنة والقدرة العسكرية، فإن سلاح الصين هو نموذجها الفريد، الذي لا نقدر على الإحاطة به بتبسيط وسهولة «وقد أثبتت غالبية التظلمات والتوصيفات الغربية له عن قصورها».

■ *المقال للكاتب اللبناني منشور كاملاً في جريدة الأخبار اللبنانية.

من المستحيل أن تقوم المطارات الداخلية باستيعاب هذه الأعداد من المسافرين... أي أن مثل هذه الشبكة، لو لم يتم التخطيط لها مسبقاً وتنفيذها ك«مشروع استراتيجي»، لكانت البنية التحتية اليوم تضع حدوداً على النمو، أو تجعل السفر داخل الصين غالباً وصعباً. إن كان الإنجاز الأهم ل«المرحلة الماوية» هو في تحديث الصين، وتأسيس «قاعدة» مستقرة للريف والعمال في البلد، فإن إنجاز مرحلة ما بعد 1978 يتلخّص في رعاية واستيعاب النمو التاريخي، الذي شهدته الصين عبر اندماجها في الاقتصاد العالمي واستثماره داخلياً.

الإيديولوجيا والتراث

في ندوة أكاديمية حول الصين، قام الأستاذ الأمريكي - عرضاً - باستخدام السردية الغربية الراجحة عن أن الصين قد «صحّحت» مسارها عام 1978، وهي بذلك نالت الازدهار. فقاطعه فوراً الباحث الصيني، من دون دبلوماسية، ليشرح له بأن معدل سن الصيني كان 42 سنة عام 1949، وأنه لا يمكن رؤية ما يجري في الصين اليوم على أنه حالة «قطع» مع ثورة 1949.

للحق، فإن الكثير من النقاشات النظرية التي تلخّص تاريخ الصين السياسي على أنه مواجهة إيديولوجية بين معسكرين متقابلين «اشتراكي/ معاد للاشتراكية» تتجاهل أن أكثر الكوادر والقادة الصينيين لم يكونوا «مؤدجين» بالطريقة التي نفهمها. أي أن غالبيتهم لم تكن لا ماوية متشددة، تؤمن بضرورة تطبيق نموذج نظري ماركسي فوق كل شيء، ولا ليبرالية «شرسة» تؤمن بشكل أعمى بسيادة السوق. شرحنا في مقال سابق عن التيار الوسطي «يسميه بعض الباحثين «شعبوي»» والذي كان هو غالباً من يحسم الأمور داخل النظام، ويمثل التيار الأوسع الذي لا يعتقد الماركسية اللينينية على طريقة الناشطين الأوروبيين في أوائل القرن العشرين، بل يراها أساساً ك«حل» لمشاكل الصين وتحدياتها في السياق الذي وجدت نفسها فيه.

حين تقرأ كتابات ليو شاوتشي، مثلاً، فهي تركز على صورة للحزب الشيوعي كأنه «عقل الأمة»، النخبة التي تفكر وتخطّط للمصلحة

يخطئ من يظن أنه بالإمكان «نقل» المصنع الصيني الهائل وتوزيعه على بلاد مثل فيتنام أو تايلاند أو هم لا يفهمون حجم الإنتاج الصيني

الدواجن..

التفاف على الوقائع ولي لعنق الحقائق



عكفت الجهات الحكومية طيلة الفترة الماضية إلى القفز عن هذه المشاكل، أو محاولة حلها بالكلام فقط، ومن خلال التوجيهات المسطرة عبر الكتب الرسمية إن لزم الأمر، دون الخوض في تفاصيلها لإيجاد الحلول الحقيقية لها، وخاصة على مستوى تأمين الأعلاف اللازمة لهذا القطاع عبر القنوات الرسمية بعيداً عن تحكم المستوردين. وربما لا داعٍ للتذكير بأهمية هذا القطاع، ودوره على مستوى الأمن الغذائي، حيث يوفر هذا القطاع اللحم البياض والبيض، التي كانت بمتناول المستهلكين قبل الارتفاع الأخير لأسعارها في السوق، والتي فرضت خروجها عن موائد بعض السوريين بالنتيجة، مع عدم تغييب دوره وحجمه على مستوى الاقتصاد الوطني، وما يوفره من فرص عمل كبيرة. في المقابل، فإن الحديث الرسمي عن مصلحة المواطن كثير، لكن الترجمة العملية له محدودة جداً، بل غالباً ما تكون هذه المصلحة غائبة على أرض الواقع، والدلائل على ذلك أكثر من أن تعد، وآخر ما حرر بهذا الشأن، هو ما سبق أعلاه من التفاف على الوقائع ولي لعنق الحقائق، تحت عناوين مصلحة المواطن واليات العرض والطلب في السوق. وبهذا السياق، وبحسب مضمون ما ورد عبر الموقع الحكومي الرسمي نتساءل بدورنا: هل هناك توجه حكومي جدي نحو تحييد آليات العرض والطلب المتحركة بالسوق؟ وما هي البدائل المقترحة على هذا المستوى؟ هل هناك رؤية جديدة حول تأمين الحاجات الغذائية للمواطنين والأسعار المنطقية لها في السوق؟

أخيراً، هل يمكن أن تُحل مشاكل قطاع الدواجن عبر لغة التحيز والتهديد للمربين فقط، مع تغييب دور مستوردي الأعلاف؟

وحجمها على مستوى إجمالي التكاليف أيضاً.

تناقض رسمي ونتائج متوقعة

بالعودة لما صدر أخيراً عن وزارة الزراعة، فقد ورد عبر الموقع الحكومي: «العامل المحدد لأسعار الأعلاف والصوص في زمن الرخاء هو العرض والطلب، أما في ظروف الحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الجائرة أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، فلا يمكن تطبيق التسعير على أساس العرض والطلب، بل يجب التسعير وفق حاجة السكان للغذاء وبأسعار منطقية تساعد المواطن على تحمل أعباء المرحلة الراهنة».

وهنا تسأل المربون عن سبب تغييب لهجة التهديد المبطن عن مستوردي الأعلاف، بحسب ما ورد في المقدمة، والتركيز على المربين فقط؟ علماً أن التكاليف المرتفعة سببها الأساس هو مادة الأعلاف التي لا شأن للمربين بها، بل تفرض عليهم أسعارها، كما تفرض عليهم نوعيتها، بل والأكثر من ذلك تفرض عليهم مواعيد توفرها أيضاً! ولمصلحة من سيتم تفسير هذا التناقض بنتائج النهائية، بعد أن تم إعفاء المستوردين من لهجة التهديد؟

وما هو مال منشآت الدواجن التي ما زالت تعمل كمصلحة نهائية بعد ذلك؟ وقد خلص بعض المربين لنتيجة مفادها، أنهم سيستمرون بتكبد الخسائر، مع ما يتبع ذلك من خروج منشآت جديدة عن العمل والإنتاج، مع تحميلهم مسؤولية ذلك أيضاً على المستوى الرسمي.

قطاع هام والمواطن درينة

مشاكل قطاع الدواجن قيمة مستجدة، وقد

وُضعت مشاكل قطاع الدواجن على طاولة بحث وزارة الزراعة من خلال مجموعة من الاجتماعات خلال الفترة الأخيرة، وذلك بعد أن خرجت بعض منشآت عن الخدمة، وبعد أن تعالت أصوات المربين جراء استمرار تكبدهم الخسائر، وبعد أن وصلت أسعار منتجاته في السوق إلى مستويات مرتفعة تجاوزت القدرة الشرائية للمواطنين بدرجات.

نوار دمشقي

التوصيات، كان من أهمها بالنسبة للمربين: ما يتعلق بالأعلاف، كونها تعتبر من مدخلات العملية الانتاجية التي تستحوذ على نسبة تكلفة تقدر بحدود 80% من مجمل تكاليف الإنتاج، ودور مستوردي الأعلاف على مستوى رفع التكلفة الإجمالية، باعتبارهم متحكمين بهذه المادة كماً وسعراً. فأحد الأسباب الرئيسية للمشاكل والمعاناة التي تواجه قطاع الدواجن كان وما زال هو التكاليف المرتفعة، وخاصة تكاليف الأعلاف، التي جرى احتكار سوقها، وارتفعت أسعارها تبعاً خلال السنوات الماضية، وتضاعفت منذ بداية العام وحتى الآن عدة مرات، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض المنشآت عن العمل، ثم خروج البعض منها تبعاً من الخدمة بشكل نهائي، وخاصة الصغيرة منها. ومن التوصيات التي خلصت إليها الاجتماعات بهذا الشأن مثلاً:

دعم مادتي الذرة والصويا وإعافئهما من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وتخفيض أسعارهما. التوسع بزراعة الأعلاف، ودراسة كل ما يمكن الاستفادة من المساحات الزراعية التي يمكن زراعتها بالمواد العلفية لتوفيرها للمربين بدلاً من استيرادها. بالإضافة لما ذكر عن الأدوية البيطرية المستوردة أيضاً وأسعارها المرتفعة،

تفاعل المربون بهذه الاجتماعات، لكن المفاجأة مؤخراً بالنسبة إليهم كانت عبر توجيه نوع من التهديد المبطن من قبل وزارة الزراعة إليهم دون سواهم. فقد ورد عبر الموقع الرسمي الحكومي بتاريخ 2020/9/11 ما يلي: «طلبت الوزارة من منتجي الصوص التعاون لتخفيض الأسعار، موضحة أن هناك مسارين. الأول، أن يتفاعل منتج الصوص فيما بينهم ويتفقون على سعر توافقي وفق تكاليف الإنتاج مع هامش ربح معقول يتفقون عليه، والآخر يرفعوا أسعار بيع الصوص بالتوازي مع ارتفاع الطلب. والثاني، في حال عدم التزامهم بتخفيض أسعار الصوص، يمكن الانتقال إلى أسلوب التسعير المركزي، وفق تكاليف الإنتاج وهامش ربح 10% على التكاليف».

اجتماعات وخلصات

كان من جملة العناوين المبحوثة خلال الاجتماعات التي جرت خلال الفترة السابقة بما يتعلق بقطاع الدواجن، النقاط التالية: «ارتفاع تكاليف الإنتاج - مدى توفر مستلزمات الإنتاج، وخاصة الأعلاف - التسعير - حلقات التسويق والتوزيع». وقد خلصت هذه الاجتماعات لمجموعة من

أحد الأسباب الرئيسية لمعاناة قطاع الدواجن كان وما زال هو التكاليف المرتفعة وخاصة الأعلاف التي جرى احتكار سوقها وارتفعت أسعارها تبعاً خلال السنوات الماضية، وتضاعفت منذ بداية العام وحتى الآن عدة مرات، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض المنشآت عن العمل، ثم خروج البعض منها تبعاً من الخدمة بشكل نهائي، وخاصة الصغيرة منها.

دراسة حديثة تكشف إيجابية الغضب لحلّ المشكلات إبداعياً



بأنّ الفصامين لديهم نمط وراثي مشترك مع ذوي المستويات العالية من التفكير الإبداعي، يؤثر على الإفراز الطبيعي لتأثير عصبي: فيزيد تركيز الدوبامين وينقص تركيز السيروتونين، والنتيجة، هي نقص موافق بالتثبيط المعرفي. وهذا الشذوذ قد يؤدي إلى الفصام أو خصائص الشخصية الفصامية، وإنتاج أفكار إبداعية. وأقترحت أبحاث أخرى تعود للعام 2005 بأنّ فضاء الاستجابة المعرفية لدى الأصحاء محصور إلى حد كبير بوظيفة الفص الجبهي، والذي لا يشجع على حلّ مهمات تفكير الكينيات المضغوطة إلى أجزاء. وبالمقابل فإنّ الأنماط المعرفية التكرارية المطلوبة على التعلم من التجربة والخطأ، الموجودة لدى مرضى فصوص المخ الجبهية الظهرية الجانبية، تكون مناسبة أكثر لحلّ هذا النوع من المهمات. وبالتالي، توحى هذه الموجودات مجتمعة بأنّ مستوى منخفضاً من التحكم المعرفي يعلب دوراً إيجابياً محتملاً في تعزيز التفكير الإبداعي. ولذلك ربما يُصغف الغضب التفكير العقلاني بواسطة تعطيل وظيفة الفصوص الجبهية الأمامية، واضعاً الشخص بحالة تحكّم معرفية منخفضة، معزّزاً بالمقابل تفكيره الإبداعي».

الغضب كتحكيّف عاطفي وارتقاء
«من منظور التكيف العاطفي فإنّ الهدف الوظيفي للغضب هو إزالة الحواجز واستعادة الحرية (دراسات 1989)». وبالمثل، يتطلب الإنتاج الإبداعي قيام الأفراد باختراق النمطيات... وقد يزيد التشابه الوظيفي لدى الغضب والإبداع الزرع السيكلوجي لدى الأفراد نحو تغيير حالتهم الذهنية. وأخيراً، من منظور التطور الارتقائي، فإنّ الغضب تجربة عاطفية تُشعر الفرد بتعرض مصالحه للانتهاك، ما يدفعه لمحاولة منع المزيد من انتهاكها عبر الانتقال إلى الهجوم. ويكون الغاضبون عرضةً لتقييمات إيجابية للخطر، وخيارات المخاطرة، وميالين لإنتاج آراء وصنع قرارات سريعة وفي وقت محدود («ليرنر وتيدينز 2006»). ونتيجة لذلك، وبالمقارنة مع الأفراد بحالة عواطف إيجابية، فإنّ الغاضبين قد يتجاهلون الدقة، ويضحون بها، لمصلحة الوصول إلى حلّ سريع».

على حلّ المهمة بالبصيرة «أوريتا، وهاتوري 2019».

تفسيرات نفسية- بيولوجية
«من منظور علم النفس البيولوجي Biopsychology، فإنّ التأثير الإيجابي للمشاعر الإيجابية على مرونة الاستجابة والإبداع، يتحقق عبر تعزيز إفراز الدوبامين في الدماغ (أبحاث 1987)». لقد استنتجنا بأنّ تعزيز الإبداع عبر الفرغ يرتبط بقوة أكثر بتوافر موارد معرفية كافية ووظائف تحكّم معرفي جيدة، الأمر الذي قد يكون سبباً في تفوق الفرغ من حيث التأثير على دقة الاستجابة. وفي انسجام مع فرضيتنا الرئيسية فإنّ تحريض الغضب قد يعزز أداء مهمات التفكير إلى أجزاء المنطلبة جدّة واستعمالات بديلة. وكلا الأمرين يدعمان التأثير الإيجابي على التفكير الإبداعي الذي يتميز به الغضب. فبالمقارنة مع الفرغ، يستهلك توليد الغضب كمية كبيرة من الموارد المعرفية، لكن إضافة إلى عوامل عامة يشترك فيها الغضب مع المشاعر السلبية في تحريض الإبداع (مثل زيادة المثابرة وتركيز الانتباه)، ربما تكون هناك عوامل نوعية خاصة بالغضب تمكنه من تسهيل التفكير الإبداعي؛ فقد يوجد تفاعل بين الغضب والتفكير العقلاني في تحريض الإبداع. وفي حين تتطلب عملية التفكير العقلاني حالة ذهنية هادئة ورضينة نسبياً، وتعتمد على المنطقة الأمامية من القشر المخي الجبهي PFC والمناطق الدماغية الأخرى المسؤولة عن المعالجة المعرفية المتقدمة، فإنّ الغضب هو نسبياً حالة عاطفية عصبية عالية اليقظة والإنذار، وتتوافق بتنشيط الشبكات العصبية المتعلقة بالانتباه الخارجي والوظيفة التنفيذية «فاغر 2015». كما أنّ حالة الكرب التي يُطفئها الغضب الشديد قد تعرقل الأداء الوظيفي الطبيعي في PFC لأنّ الكرب يحرض نشاط المحور الوطائي- النخامي- الأدرينالي HPA ويسهل تحرير الكورتيزول، وهذا المحور معتمد على تنظيم مستقبلات الهرمونات القشرانية السكرية بالتقييم الراجع السلبي، وهي مستقبلات واسعة الانتشار في PFC».

الفصام والغضب والإبداع
«بينت دراسات سابقة (1995، 2011، 2015)»

«الفرغ والغضب يحفزان الإبداع بطريقتين مختلفتين معرفياً؛ فبينما قد يستفيد الفرغ من كفاية الموارد المعرفية ومرونتها، يمكن تماماً للغضب أن يعتمد، بالعكس، على تركيز الانتباه العالي لمنبهات مستجدة في حالة تثبيط خفيف لوظيفة التحكم المعرفي للمنطقة الأمامية من قشرة المخ الجبهية. وفي حين يزيد الفرغ معدل الدقة في حلّ المشكلات إبداعياً، يؤدي الغضب إلى تسريع رد الفعل» - كان هذا ملخص الاكتشاف الرئيس لدراسة تجريبية تعاون فيها باحثون من مختبر الذكاء التفاضلي التابع لمدرسة الماركسية في جامعة فوجيان الصينية، وأقسام علم النفس بجامعة بكين وفوجيان، بتمويل حكومي صيني بالكامل؛ من مؤسسة العلم الطبيعي، ووزارة التأسيس التربوي، وصناديق بحوث بناء القدرات للابتكار العلمي التقني. نُشرت الدراسة في مجلة علم النفس الصينية- الأسترالية PsyCh Journal بتاريخ 26 آب 2020.

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

الفرضية المُختبرة

«إنّ الغضب يُعطّل وظيفة التحكم المعرفي للمنطقة الجبهية الأمامية من قشرة المخ (المعروفة اختصاراً بـ PFC)، مما ينقص القدرة على التفكير المعتمد على المحاكمة العقلية التقليدية، لكنه بالمقابل يزيد القدرة على التفكير الإبداعي». علماً بأنّ قلة من الباحثين، كما ذكرت الدراسة، نشروا ما يؤيد هذه الفرضية، بينما يعتقد أغلبية الباحثين بالتأثير السلبي للغضب على التفكير الإبداعي عموماً.

تجربتان

وفقاً للدراسة، في التجربة 1 استُخدمت تقييمات مادحة أو ازدرائية أو محايدة موجهة تبادلياً من زملاء إلى زملائهم الآخرين المشاركين بالتجربة، لتحريض مشاعر الفرغ أو الغضب أو مشاعر محايدة. بعد ذلك، استُخدمت مهمة تفكير الأحرف الصينية التي طورها «لو» و«كنوبليتش»، والتي تتضمن مهام تفكير إلى أجزاء chunk-decomposition tasks «الجزر اللغوي» radical أو مستوى «جرّة القلم» stroke. مستوى الجذور هو نوع فضفاض من التفكير يعكس تفكيراً يميل إلى العقلانية التقليدية، أما مستوى جرات القلم فيعتبر تحدياً أكبر يتطلب تفكيراً إبداعياً وجدّةً وبصيرة أكبر. كانت غاية التجربة 2 مزيماً من استنساخ تأثير الغضب على التفكير الإبداعي، حيث عُرضت على مجموعة أخرى مقاطع سينمائية من قاعدة بيانات خاصة

بالدراسات النفسية للتحريض العاطفي البصري، يتبعها تحدي «مهام الاستخدامات البديلة» AUT لاختبار التفكير التباعدي divergent thinking «قدرة الفرد على تفكير مختلف من حيث اتجاهاته ومنظوراته ومعابيره، دون تقييد نفسه بمنظور ثابت لعملية التفكير». شارك بالتجربة الأولى 90 طالباً وطالبة، وفي الثانية 60، من جامعات مختلفة في بكين، في العشرينات من أعمارهم.

تفسيرات نفسية

«في التجربتين الموصوفتين حصلنا على ملاحظات انسجمت بشكل كبير مع فرضيتنا. فاولاً: أدت إثارة كل من الفرغ والغضب إلى تحسين أداء الأفراد في مهمة تفكير الأحرف الصينية. وثانياً: بالمقارنة مع السعادة والمشاعر الحيادية، أدى تحريض الغضب إلى تحسين مهم بأداء الفرد في مهام التفكير التباعدي باختبار الاستعمالات البديلة AUT. إن عدم الاتساق بين نتائج الفرغ والغضب يشير إلى أنهما يسهلان الإبداع باليتين مختلفتين. فالأمزجة التنشيطية (كالغضب والخوف والسعادة والغبطة) تؤدي إلى طلاقة وأصالة إبداعيتين أكثر مما تفعله الأمزجة التثبيطية (كالحزن، والاكتئاب، والاسترخاء، والاستكانة). ويمكن أن يعزى سبب تأثير الأمزجة التنشيطية هذا إلى تحسين المرونة المعرفية عندما تكون النبرة إيجابية، وإلى تحسين المواظبة عندما تكون النبرة سلبية. وهناك تفسير آخر ينسب الظاهرة إلى وجود «نماذج ذات عملية مزدوجة» لحلّ المشكلات بالبصيرة. الوجدان الإيجابي يعزّز ضمناً قبول التلميحات ويوسع بحث الناس عن فضاء المشكلة، بينما يشجع الوجدان السلبي الناس على التركيز الشديد

الغضب يُعطّل التحكم المعرفي للقشر المخي الجبهي الأمامي منقّصاً القدرة على المحاكمة العقلية التقليدية لكنه بالمقابل يزيد القدرة على التفكير الإبداعي

ليبيا: ثلاثة اجتماعات دفعا للحل السياسي في أقل من شهرا!



مونترال السويسرية، وأكد في بيان له: أنه تم الاتفاق على «أن تتولى كل منطقة من مناطق ليبيا الثلاث على حدة اختيار ممثلها في المجلس الرئاسي المكون من رئيس ونائبين عبر مجتمعات انتخابية، وأن تكون مدينة سرت مقراً للمؤسسات التشريعية والتنفيذية ومصرف ليبيا المركزي، خلال المرحلة التمهيدية للحل الشامل لكي تتمكن السلطات الجديدة من ممارسة عملها، نظراً لموقع سرت الجغرافي الذي يتوسط البلاد».

زيارة وفد الوفاق الوطني إلى مصر

في 9 أيلول وصل وفد ليبيا يضم أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى العاصمة المصرية القاهرة، لبحث الحل السياسي في إطار إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية، دون أن تخرج عن الاجتماعات تصريحات تفيد بالوصول إلى تفاهات جديدة من عدمها، إلا أن زيارة وفد من الوفاق الوطني تمثل خطوة إيجابية بعد كل التصعيد السابق بين القاهرة وحكومة الوفاق، مما يخدم التقارب بين وجهات النظر الليبية من جهة، ويُعطي مؤشرات بتقارب مصري تركي.

تعطي هذه الاجتماعات والمبادرات بنتائجها وتصريحات المعنيين بها تقاؤماً جيداً بالمضي نحو عملية حل سياسي شامل للأزمة الليبية، وربما من أهم الأمور التي أدت إلى هذا التسارع بالإضافة إلى الضغط الداخلي والخارجي على الفرقاء الليبيين، هو غياب الطرف الأمريكي عن المشهد بشكل شبه تام، عدا عن التصريحات المتباينة والمحدودة بعد دخول الطرف الروسي إليها واتفاقه مع تركيا قبل شهرين.. وبالإمكان القول: إن إمكانية استمرارية هذا الطريق أو عرقلته وتأخيرته ترتبط مباشرة وأولاً بالنشاط الأمريكي فيه، وقدرة تأثيره عليه.

في الأسبوع الأخير من هذا الشهر. وقال رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، بأن الاجتماع الأخير في المغرب «لم يكن من أجل توزيع المناصب على أشخاص كما يشاع، وإنما من أجل تقسيم المؤسسات السيادية على أقاليم ليبيا» مؤكداً إن بلاده بحاجة إلى تشكيل «سلطة جديدة واحدة».

لقاءات سويسرا

بالتوازي مع اجتماعات المغرب، جرى بين 7 و9 أيلول اجتماع تشاوري بين عدد من الشخصيات الليبية في مدينة مونترال السويسرية برعاية مركز الحوار الإنساني، وقد أصدرت الأمم المتحدة بياناً ترحب فيه بنتائج هذا الاجتماع، حيث أعلنت فيه عن إحراز تقدم ملموس ضمن إطار جهود البحث عن تسوية النزاع في البلاد، ونوهت البعثة الأممية بتوافق آراء المشاركين في مشاورات مونترال بشأن وجوب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية فترة تمتد 18 شهراً، وفقاً لإطار دستوري يتم الاتفاق عليه، موضحة أن هذه الفترة تبدأ بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي، وإنشاء حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع، وتكرس جهودها لتقديم الخدمات وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية، وأكدت البعثة: أنها في ظل المشاورات في سويسرا والمغرب وبعد أسابيع من المحادثات المكثفة مع الأطراف الرئيسية الليبية والدولية، ستطلق الآن الترتيبات اللازمة لاستئناف مؤتمر الحوار السياسي الليبي الشامل، مضيفاً: أن الإعلان عن ذلك سيتم في الفترة القادمة، ويختتم البيان بدعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لدعم هذه العملية و«الاحترام المطلق للحق السيادي للشعب الليبي في تقرير مستقبله».

وقد رحب رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بمخرجات المشاورات الليبية في مدينة

أدى إعلان وقف إطلاق النار الذي جرى في 21 آب بين الفرقاء الليبيين إلى فتح الباب أمام الشعب الليبي ليعبر عن نفسه ومطالبه، مشكلاً بذلك حملة ضغط داخلية تراكبت مع السعي الدولي من الخارج إلى حل الأزمة الليبية، مما دفع وسرع من خطوات عملية جمعت الفرقاء الليبيين على طاولة حوار واحدة في كل من المغرب وسويسرا ومصر.

يزن بوظو

الدولة، ومجلس النواب، لإطلاق مفاوضات وحوار ليبي- ليبي، يهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار، والوصول إلى توافقات سياسية دفعا للحل، حيث دعا وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى إعادة الثقة بين أطراف الأزمة الليبية، وتمهيد الطريق لحوار دون أي تدخل، معتبراً أن جميع المبادرات التي قدمت من أطراف الأزمة تشكل أرضية للتقدم نحو الحل.

وفي ختام اليوم الأول 6 أيلول أعلن الوفد الليبي عن «رغبتهما الصادقة في تحقيق توافق يصل بليبيا إلى بر الأمان لإنهاء معاناة المواطن الليبي»، بينما أكد بوريطة على أن «الحل لا يمكن إلا أن يكون سياسياً» وأعرب عن ثقته «في قدرة المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي كمؤسستين شرعيتين، على تجاوز الصعاب والدخول في حوار لمصلحة ليبيا».

ثم أكد الليبيون في الثاني على أن هذه المفاوضات لا تشكل مبادرة موازية للجهود الدولية، وإنما تكميلاً لدورها في حلحلة النزاع، وقال رئيس وفد المجلس الأعلى إن المشاورات تهدف للوصول «إلى حل توافقي سياسي وسلمي»، بينما أكد رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب الليبي: «سنبدل قصارى جهدنا لتجاوز الماضي، والتوجه لأرب الصبح والسير نحو بناء الدولة الليبية» واتفق الطرفان الليبيان في ختام جولة المفاوضات على مجموعة تفاهات أولية تؤكد على: إنهاء حالة انقسام المؤسسات في الدولة الليبية، وتقاسم 6 مناصب سيادية من أصل 10، واستئناف المحادثات

بعد إعلان وقف إطلاق النار بدأت تخرج المظاهرات الشعبية في عدد من المدن الليبية غرباً وشرقاً لدى مناطق سيطرة كلاً من مجلس النواب «حفتر» وحكومة الوفاق الوطني «السراج» مطالبة بالتغيير ومحاربة الفساد، وبوضع دستور جديد وتحقيق السيادة الوطنية وإجراء انتخابات نزيهة، ومنذدة بتردي الأوضاع المعيشية وعدم توفر الاحتياجات الأساسية من مياه وكهرباء.

أدى هذا النشاط إلى نشوء عدة اشتباكات بين المتظاهرين والقوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس غربي البلاد، لتنتشأ إثر ذلك موجة ضغط أعلى تندد بال «قمع» الجاري من قبل حكومة الوفاق، ولترغمها بالتالي على تنفيذ عدد من الخطوات والتنازلات، وإن كانت شكلية، عبر إجراء تعديلات وزارية خاصة بالأموال الخدمية، إلا أنها تعبر عن تأثير الحراك عليها. وبسبب تعالي الأصوات المتهمة لحكومة الوفاق بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، جرى توقيف وزير الدفاع الليبي فتحي باشاغا احتياطياً عن العمل، ومثوله للتحقيق الإداري بشأن قمع المظاهرات، كخطوة احتواء مؤقتة، ليعود بعدها بيومين متابعاً أعماله.

لقاءات المغرب

على المستوى السياسي، استضاف المغرب في مدينة بوزنيقة وفدين من المجلس الأعلى

واشنطن: «لا أريد لهذه الحرب أن تنتهي»!



ريم عيسى - سعد صائب

إدامة الاشتباك تعني تأخير إعلان المنتصر! هذا ما تعمل عليه واشنطن اليوم، ويمكننا رصد هذا السلوك بشكل واضح إذا ما قمنا بمسحة بانورامية لسلوكها العالمي...

ينبغي على المرء أن يكون أعمى تماماً وأصمّ وجاهلاً حتى يغيب عنه أننا نعيش مرحلة تاريخية من التغيير في ميزان القوى الدولي، والذي من المرجح أن يؤدي إلى التحول من مرحلة الهيمنة الأمريكية أحادية القطبية إلى عالم جديد عبر مرحلة انتقالية من القطبية المتعددة. وأمر كهذا لا يسرّ الولايات المتحدة، ولا الغرب على العموم، لأنه سيعني إعادة توزيع وتقسيم وتشكيل مجالات النفوذ؛ حيث يفقد القطب «الحالي» على الأقل أجزاء من نفوذه لمصلحة قطب أو أقطاب ناشئة أخرى. نتيجة لذلك، بدأنا نرى المزيد من الجهود الصارخة من قبل الولايات المتحدة للحفاظ على الوضع الراهن، والتي تتجلى بطرق مختلفة لها موضوع واحد مشترك: خلق ما يكفي من الفوضى لمنع أو - على الأقل - تأخير التغيير الحتمي... عملاً بقاعدة هي ربما أكثر القواعد بساطة ووضوحاً ووقاحة: ما دامت الحرب مشتعلة «وإن كانت حرباً غير مباشرة، وإن كانت حرباً بدماء الآخرين وعلى أراضي الآخرين» فلا يمكن القول بأن أحداً قد انتصر، ولا يمكن القول بأن أحداً قد هُزم... كما لا يمكن للمنتصر أن يحتفل بانتصاره ولا للمهزوم أن يحصي خسائره... لذا فلنكن حرباً، وليكن خراباً، وليكن جحيماً... المهم ألا يقع القضاء المحتوم، وألا يصل العالم الأمريكي «الجميل» إلى نهايته...

ظهر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية توازن دولي جديد أحدث تحولات هائلة في العالم، لتشكل الولايات المتحدة أحد قطبيه مقابل الاتحاد السوفيتي، إلا أن هذا التوازن بدأ يختل منذ أواسط السبعينات بشكل واضح، وانتهى مع حلّ الاتحاد السوفيتي في أواخر 1991، لتحتكر الولايات المتحدة بعد هذا التاريخ المسرح العالمي، وانتقلنا لعصر جديد سادته الأحادية القطبية، فرسخت السياسات الخارجية للولايات المتحدة هذه الحالة ما جرى ترجمته عبر تحويل الجميع لمجرد خدم لمصالح الولايات المتحدة، التي باتت تفرض حالة من الهيمنة في جميع المحافل الدولية القائمة. لكن ومع ذلك كان واضحاً تماماً ومنذ البداية أن العالم أحادي القطب هو عالم غير متوازن وبالتالي غير مستدام...

دور واشنطن المفسد

مع ابتعاد العالم عن الأحادية القطبية - وهو ما أصبح واقعاً تعترف به الغالبية العظمى - وبعد أن أيقنت واشنطن أنها لن تستطيع فرض سيطرتها من جديد، ولن تستطيع الاعتماد على أذرعها التي استخدمتها للتحكم في الأنظمة والهيئات الدولية المختلفة بالطرق وبالدرجات السابقة، وجدت نفسها أمام خيارات ضيقة، عنوانها المشترك هو التخريب من الداخل لإحداث فوضى كافية لإبقاء العالم منشغلاً بغرض تأخير التحولات العالمية الجارية. لذلك لعبت واشنطن دور المفسد في المجتمع الدولي، وخصوصاً بعد أن باتت أصدقائها وأعداؤها يظهران نزعة

مترابدة لرفض الخضوع، ويظهرون خوفاً أقل من التهديدات الأمريكية. دور المفسد الذي نتحدث عنه بات يظهر بأشكال مختلفة ومترابدة، وبات من الضروري مراقبة سلوك الولايات المتحدة في المنتديات الدولية المختلفة لرصده ومعاينة جميع الجبهات التي تحارب فيها واشنطن في مواجهة العالم. يبدو بالمعنى النظري أن أمام الولايات المتحدة اليوم خيارين: إما قبول الواقع الجديد وإعلان خسارتها أو استخدام ما تبقى من نفوذها لمعاينة من لا يقبل تلقي أوامرها، ويجري ذلك عن طريق خلق مشاكل كافية لجعل الجميع يقاتلون الجميع وعلى كل المستويات - الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية والقانونية إلخ... - لأن استمرار هذه المعارك يؤخر إعلان الخاسر والمنتصر أي يؤخر مظهر الواقع الجديد... ويبدو أن هذا هو خيار واشنطن.

على الصعيد الاقتصادي

تمكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على مستوى مرتفع من السيطرة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وذلك لعدة عوامل مثل اتفاقية برينتون وودز 1944 ومركزة النفط والتحكم فيه كمصدر رئيس للطاقة، وما نتج عن ذلك من ربطه بالدولار الأمريكي، الذي هيمن لعدة عقود كعملة رئيسة للتجارة العالمية، وهذا ما مكّن الولايات المتحدة من امتلاك أكبر قدرة على التأثير في الاقتصادات العالمية، حتى وإن بأشكال غير مباشرة. لكن الوضع اختلف اليوم، إذ تقوم مجموعة أكبر من البلدان بتداولات تجارية بعمولات أخرى، وكانت آخر الأمثلة على ذلك عندما أعلن البنك المركزي التركي «CBRT» تنفيذه للاتفاقية الموقعة منذ 2019 مع بنك الشعب الصيني، والتي سيتم بموجبها استخدام اليوان الصيني في التجارة بين البلدين. وما يجعل من هذا الإعلان

من هذه المؤسسات، وبالتالي سحب التمويل والدعم الذي تقدمه واشنطن أملاً في أن يتسبب ذلك بانهيار وفشل هذه المؤسسات. ويُعد خير مثال على ذلك تهديد واشنطن بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، والذي يمكن بسهولة التخمين بأن مرده تزايد حصة الصين من سوق التجارة العالمي.

ويمكننا في هذا السياق تقديم مثال آخر هو انسحاب واشنطن من منظمة الصحة العالمية بسبب فشل مساعيها الهادفة لمعاينة الصين وتحميلها مسؤولية انتشار الفيروس التاجي، وما إن تبين أن منظمة الصحة لن تنجز المهمة الموكلة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى قررت الانسحاب، وبالتالي سحب تمويلها الكبير، مما سيكون له أثر خطير على قدرة المنظمة على تقديم العون لمليارات السكان في جميع أنحاء العالم... وهذا السلوك الانسحابي قد يعكس في جوهره جانباً آخر من القضية نفسها؛ فإن تمارس منظمة ما من المنظمات الدولية سلوكاً لا ترضى عنه الولايات المتحدة، وهي لا تزال عضواً في تلك المنظمة، ذلك ترجمة للتوازن الدولي الجديد ضمن المنظمة المعنية، لذا فالانسحاب ومحاربة تلك المنظمة من خارجها يغير إحدائيات النظر إلى المسألة، ويبقي واشنطن في مركز التأثير والفعل، وإن عبر الصراخ والصياح والعقوبات.

الجبهتان الدبلوماسية والقانونية

هناك أمثلة للدور الأمريكي المفسد على المستوى القانوني والدبلوماسي تظهر في المنظمات والهيئات ذات الصلة، مثل مجلس الأمن الدولي وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم. ففي 31 آب 2020 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد الدول الأعضاء الأربع عشرة الأخرى على

حدثاً ذا أهمية كبرى، هو أن تركيا تشترك مع الولايات الأمريكية في كونها عضوين في حلف الناتو الذي وإن كان تحالفاً عسكرياً، إلا أن له أثراً على جوانب أخرى من العلاقات بين أعضائه، وكانت واشنطن تنظر إلى أعضاء هذا التحالف بوصفهم قوى منضوية «تحت جناحها»، ومعادية للقوى الأخرى، مثل: روسيا والصين. وهذا هو الحال أيضاً بين موسكو وبكين اللتين وقعتا اتفاقية في 2019 لاستخدام العملات الوطنية بالمبادلات التجارية بهدف تقليل الاعتماد على الدولار الذي تأثر بموجب هذه الاتفاقية، حيث انخفض الاعتماد عليه بعد أن حافظ على نسبة 90% لعدة سنوات حتى وصل في الربع الأول من 2020 إلى 46% من مجمل المبادلات التجارية بين روسيا والصين.

ويكتسب إلغاء الدولار هذا زخماً بين دول البريكس أيضاً، وهو ما يقلق الولايات المتحدة «وهو قلق مبرر» وخصوصاً بعد أن وصلت هذه التغييرات المتسارعة إلى الساحات التي هيمنت عليها «بشكل مطلق في بعض الأحيان» مثل: صندوق النقد الدولي، الذي أعلن في 1 تشرين الأول 2016 عن ضم اليوان الصيني إلى قائمة العملات الأجنبية الاحتياطية. وعلى الرغم من أن واشنطن لا تزال المهيمنة داخل البنك الدولي وصندوق النقد، إلا أن نفوذ الصين المتزايد في هذه المؤسسات خلال العقد الماضي أصبح مصدراً للقلق بالنسبة للولايات المتحدة، التي استخدمت نفوذها لمنع تقديم مساعدات من هذه المؤسسات، كان آخرها تلك المخصصة للمساعدة في تخفيف آثار وباء فيروس كورونا المستجد.

ويمكننا الجزم، أن الولايات المتحدة سوف تستخدم نفوذها في الهيئات الاقتصادية ضد أي اتجاه لا توافق عليه، وعندما تصل إلى طريق مسدود، يمكننا التوقع أن تهدد بالانسحاب

رسخت السياسات الخارجية للولايات المتحدة هذه الحالة ما جرى ترجمته عبر تحويل الجميع لمجرد خدم لمصالح الولايات المتحدة

الصورة عالمياً



• أعلنت تركيا

سحب
السفينة
التي تقوم
بالأبحاث شرق
المتوسط.

وهو ما اعتبرته
الحكومة اليونانية

إشارة إيجابية، ورحبت أثينا بسحب أنقرة
للسفينة أوروك ريس من منطقة متنازع
عليها في شرق البحر المتوسط.

• رأى الرئيس
الأمريكي

دونالد ترامب:

أن قيادة

البنطاون

لا تزيد أي

شيء «سوى

شأن الحروب»، من

أجل زيادة ثراء المؤسسات العاملة في
مجال إنتاج الأسلحة والذخائر والمعدات
العسكرية.



• اتهمت بكين

واشنطن،

الخميس،

بتهديد

السلام في بحر

الصين الجنوبي،

واعتبرتها بأنها تشكل أكبر خطر للسلام
في المنطقة. وقال وزير الخارجية الصيني:
«الولايات المتحدة تنجح لتصبح أكبر محرك
للعسكرة في بحر الصين».



• أعلنت الصين

والهند أنها

اتفقتا على

تهدئة التوتر

على حدودهما

المتنازع

عليها في منطقة

الهندالايا، واتخاذ خطوات لاستعادة

السلام والهدوء، وذلك بعد اجتماع

دبلوماسي رفيع المستوى في موسكو.



• أعلن مكتب الأمم

المتحدة لتنسيق

الشؤون

الإنسانية:

أن أكثر من

نصف مليون

سوداني تضرروا من

الفيضانات التي تسببت

بها أمطار غزيرة رفعت منسوب مياه نهر النيل

إلى مستويات قياسية.



• صوتت الولايات

المتحدة،

الجمعة،

ومعها العدو

الصهيوني فقط،

ضد نص في الجمعية

العامّة للأمم المتحدة يدعو إلى «استجابة

شاملة ومنسقة» في مواجهة جائحة

كورونا، ويشدد على الدور الحاسم لمنظمة

الصحة العالمية.



حروب غير مشروعة وفي جميع أنواع الانتهاكات للقوانين. مثال آخر، كان انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران 2018، بسبب عدم رضاها عن البلاغات والانتقادات التي قدمها المجلس حول انتهاكات حقوق الإنسان بحق دول وكيانات كانت واشنطن تعتقد أنها فوق القانون، فلم تخف الأخيرة أن السبب الرئيس وراء هذا الانسحاب هو «انحياز المجلس المزمّن ضد إسرائيل» ليس المقصود مما سبق، التقييم الموضوعي لإسهام وفاعلية المحكمة الجنائية الدولية أو القانون الدولي أو أي من المنصات القانونية الدولية الأخرى في تحقيق العدالة، بل ما يهمني من هذه الأمثلة هو تبيان السلوك الأمريكي داخل النظام العالمي، إذ لطالما رأت واشنطن نفسها أنها صانعة القرار الوحيد ضمن هذا النظام وصاحبة الكلمة الأخيرة فيه، وبهنا أيضاً إظهار الطرق والدلائل التي تشير لإنكار الولايات المتحدة وعدم قبولها للتغيير التاريخي الحتمي الجاري، الذي لم تعد تستطيع ضمنه التحكم حتى بأقرب حلفائها التاريخيين بالشكل الذي تريده.

الاضطرابات السياسية والعسكرية

«ما تفضله واشنطن»

بات من المستحيل عند استعراض بؤر النزاع والاضطراب السياسي ألا تجد يداً لواشنطن في كل نقطة ملتهبة في خارطة السياسة، بل إن إلقاء نظرة فاحصة كفيلة بتوفير أدلة كافية على أن الولايات المتحدة هي أحد الأسباب «إن لم تكن السبب الأساس» لبقاء هذه الاضطرابات قائمة لا دون حل فحسب، بل وفي حالة تصعيد دائمة، فهناك دائماً جانب مسلح للصراع يغذي الجانب السياسي والعكس صحيح.

لا داعي للبحث عن أمثلة بعيدة، بل يكفي النظر إلى السلوك الأمريكي في سورية مثلاً، فالسياسة الأمريكية لم تكثف بتقويض الحراك الشعبي الذي بدأ في

مشروع قرار يقضي بإيجاد مجموعة تدابير للتعامل مع مقاتلي «داعش» الأجانب، لتقوم واشنطن بعد يومين من هذه الحادثة بفرض عقوبات على المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، التي كانت على الأرجح إحدى القوى الرئيسية وراء توسيع تحقيقات للنظر في جرائم الحرب المحتملة في النزاعات العالمية، والتي على أساسها بدأت المحكمة تحقيقاً في جرائم حرب محتملة في أفغانستان، ارتكبتها الجيش الأمريكي وجهات أخرى فاعلة في النزاع. هذا المستوى المتدني الذي وصلت له الولايات المتحدة ليس مستغرباً، وخصوصاً أنها لم تكن من المعجبين بالمحكمة الجنائية الدولية أو القانون الدولي بشكل عام، بل يمكن القول: إن واشنطن كانت معادية لهما بوجه الخصوص «ملاحظة: وقعت الولايات المتحدة على نظام روما الأساسي في كانون الأول 2000، وأعلنت لاحقاً أنها لن تصادق على هذا التوقيع». كانت إدارة ترامب تظهر عداها بشكل صارخ ضد المحكمة الجنائية الدولية، بسبب التحقيق المذكور آنفاً بالإضافة إلى التحقيق المتعلق بفلسطين و«إسرائيل»، ليصدر ترامب نتيجة لذلك أمراً تنفيذياً يسمح بفرض عقوبات على مسؤولي وموظفي وكلاء المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم، ولاقى قرار ترامب هذا انتقادات واسعة النطاق، فمن المؤكد أن معاقبة اثنين من كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية ليس بالخبر الذي يمكن أن يتم تلقيه بإيجابية في أي مكان حول العالم.

تعتقد الولايات المتحدة، أن سلوكها لا يجب أن يخضع للمراجعة أو التحقيق، فهي لم تمنع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في النزاعات التي لم تتورط قواتها فيها، لكن ما إن خضعت قواتها للتحقيق سارعت في الاتجاه المضاد إليه، فهي ترى أن بإمكانها فعل ما تشاء دون أية تداعيات أو استجاب، وهذا سلوك مفهوم ومتوقع من أكثر بلدان العالم، ربما عبر التاريخ البشري بأسره، تورطاً في

باختصار

عندما لا تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في الهيمنة على القرار، وأن ويكون لها الدور والنفوذ الأول أو الوحيد، فإنها ستخلق ما يكفي من الفوضى لإبقاء العالم منشغلاً بحروب غير ضرورية، وعلى جميع المستويات. ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح أكثر، أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في القرارات وتوجيهها على الصعيد العالمي أخذت في التضاؤل بشكل حاد، وهو الأمر الذي تعمل جاهدة على إبطائه أو إيقافه؛ فهي تخلق المشاكل وتعمل على تصعيدها عبر شن الحروب أو تشجيعها، فبالنسبة لواشنطن يكون استمرار الحرب الضامن الوحيد لعدم إعلان الراجح والخاسر، حيث يستمر الجميع في الاقتتال، مما يسمح لها بحماية هيمنتها التي ستتلاشى، وتنتهي عاجلاً أم آجلاً. سلام عالمي حقيقي قائم على نظام عالمي أكثر توازناً، يعني نهاية هيمنة الولايات المتحدة وسيطرتها واستغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية في العالم، لذا فالتفكير ولو لثانية واحدة، أن الولايات المتحدة مهتمة بأن يحل السلام في أي مكان في العالم، سيكون حماقة على أقل تقدير.

قوة الولايات المتحدة على التأثير في القرارات وتوجيهها على الصعيد العالمي أخذت في التضاؤل بشكل حاد وهو الأمر الذي تعمل جاهدة على إيقافه أو إيقافه

التجارة الإفريقية بين هجر



النامية، هو توافقها مع معايير الصحة والسلامة، أو مع التشريعات التقنية للمنتجات في الأسواق الأجنبية المحتملة. فهناك مشكلة كبيرة في الحصول على شهادات لضمان أن السلطات في الدولة المستوردة تقر بأن البضائع تتطابق حقاً مع المتطلبات المتنوعة والغامضة أحياناً.

في غربي إفريقيا، حيث الحكومات تعمل بجدّ لتعزيز التجارة بين دول الجوار ومع بقية العالم، أشارت استطلاعات مركز التجارة الدولية إلى أن 75% من المؤسسات تواجه عوائق في التصدير أو الاستيراد لأسباب متعلقة بالتشريعات والإجراءات التجارية في المنطقة.

كما لدينا التمييز والوصمة ضد إفريقيا: لا تمنح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الكبرى أية امتيازات لإفريقيا. فهي مهمشة، وبقيّة العالم إما لديه تصورات سلبية عنها، أو أنه يلعب الأمر كورقة مفاوضات يقصد بها الاستفادة من الموقف الضعيف لدول إفريقيا من أجل فرض احتكارات على مواردها الأولية. مثال: الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة GATT والتي لم يعد لها وجود كمجموعة دولية، لا تزال مطبقة في إفريقيا.

وفقاً لجان موريس دجوسو في كتاب «إفريقيا والغات ومنظمة التجارة العالمية»: بين المناطق الجمركية والمناطق التجارية، تتحدد العلاقة بين إفريقيا ونظام الغات ومنظمة التجارة العالمية، من خلال التغييرات التشريعية في المناطق الإفريقية والتطور في التجارة الدولية الحرة بوصفها أساس نظام التجارة العالمي. يكمن سبب وجود هذا النظام التجاري، ومنظمة التجارة العالمية في الافتراض بأن جميع دول العالم المشاركة فيها ستستفيد من التحرير التدريجي للتجارة. لكن عند البحث عن هذه المنفعة في التطبيق العملي لدى الدول الإفريقية يجعل من الصعب التصديق بأن هذا هو الأساس القانوني الفعال الذي يحكم الدول المشاركة في تنظيم التجارة الدولية.

يعزز انتشار اتفاقيات التكامل الاقتصادي هذا التفسير، ويبرر طلب المساهمة المؤسسية

نسب النمو في حجم التجارة عند 3,1%، وهي النسبة المساوية تقريباً لأوروبا التي سجلت 3% بالمقارنة مع النمو العالمي عند 4,7% و8,1% لدى آسيا.

تجارة إفريقيا تعتمد بشكل مفرط على عدد صغير من السلع الرئيسية. شهد مصدر النفط الإفريقي زيادة في صادراتهم الكلية لأول مرة منذ عام 2012، باستثناء تشاد والسودان اللتان ابتليتتا بنزاعات مسلحة داخلية. بالمجمل، شكّلت صادرات النفط الإفريقية قرابة 35% من جميع صادرات إفريقيا في 2017 بالمقارنة مع 31,9% في 2016.

أسباب مستويات التجارة المنخفضة

لنتحدث في البدء عن الأسباب التاريخية: فكما قالت الرواندية فالانتين روغواييزا، النائبة السابقة للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أثناء خطاب ألقته في جامعة ويتواترساند في يوهانسبرغ في جنوب إفريقيا في نيسان 2012: «خلال حقبة الاستعمار، تم تصميم معظم اقتصادات بلدان إفريقيا لتزويد الشركات التابعة للقوى الاستعمارية بمواد خام زهيدة الثمن». كمثال: شكّلت فرنسا الاقتصاد السنغالي ليدير حول زراعة الفول السوداني الخاص بالتصدير، وغانا وساحل العاج لإنتاج الكاكاو، وزمبابوي ومالوي لإنتاج التبغ، وكينيا وتنزانيا أنتجت القهوة والشاي.

كان النظام الاستعماري- الكولونيالي يعتمد على تقسيم صارم للأقاليم، دون تخصيصات، ودون قيمة مضافة ودون تطوير سلاسل الإنتاج بين البلدان الإفريقية. وبعد أن حصلت دول إفريقيا على الاستقلال، لم تتمكن البلدان الإفريقية من حل هذه المشكلة. أصبحت منتجات التصدير وأسواقها قليلة التنوع بشكل كبير. لم يصبح الاستقلال السياسي استقلال اقتصادي أو تجاري، والبنية التجارية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بقيت على حالها دون تغيير.

ثم لدينا العوائق غير الجمركية: فوفقاً لتقرير مركز التجارة الدولية السنوي لعام 2019، أحد العوائق الرئيسية للتصدير في البلدان

التجارة العالمية ستستمر في التعرض للاضطرابات التي بدأت تضربها منذ عام 2019، بعد النمو المتوقع فيها عام 2018، وذلك تبعاً للتوترات التجارية وزيادة الزعزعة الاقتصادية. تبعاً للاقتصاديين من منظمة التجارة العالمية، فالنمو في حجم تجارة البضائع قد هوى في عام 2019 بنسبة 2,6% عما كان عليه الحال في 2018 بنسبة 3% ونسبة 5,4% في 2017، وذلك كنتيجة للتغير في المشهد التجاري العالمي. وقد استقر عند 3% في 2020 تبعاً للهدوء النسبي في التوترات.



فيما يتعلق بحجم تجارة البضائع فقد سجلت الأقاليم جميعها زيادة في عام 2017 ما عدا الشرق الأوسط الذي سجل تراجعاً

تشغلها على خارطة التجارة العالمية. بعد ذلك يمكننا أن نستعرض الأسباب التي أدت لذلك، وأن نفهم عواقب الأمر. بهذا سنفهم الآليات الضرورية كي تتمكن إفريقيا «وكذلك الدول التي تنطبق عليها حالتها في القارات الأخرى» من الخروج من هذا الوضع.

الوضع الحالي لإفريقيا في التجارة العالمية

تبقى إفريقيا القارة الأكثر تشظياً في العالم، بأربع وخمسين دولة منفصلة بالكثير من الحدود.

وفقاً لتقرير مركز التجارة العالمي: «مراجعة إحصائية للتجارة العالمية 2018»، فإن حصة إفريقيا من الصادرات التجارية إلى القارة قد تضاعفت تقريباً من 10,3% من كلي الصادرات «من حيث القيمة» في عام 2010، إلى 19,6% في عام 2017. وفي ذات الوقت، سجلت القارة نمواً قياسيماً في واردات السياحة الدولية، مع زيادة بنسبة 25% في صادرات خدمات السفر. زادت صادرات البضائع من الدول الأقل نمواً بنسبة 13%. لكن حصتهم من التجارة العالمية تبقى منخفضة عند أقل من 1%. دعمت الزيادات النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، وبالتالي ساهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن من الواضح أن هناك الكثير بعد مما يجب فعله، وأن الغيوم تتجمع في الأفق.

فيما يتعلق بحجم تجارة البضائع، فقد سجلت الأقاليم جميعها زيادة في عام 2017، ما عدا الشرق الأوسط الذي سجل تراجعاً. لكن إفريقيا بدورها سجلت واحدة من أدنى

إبراهيم نشوانته تعبير وإعداد: عمرو درويش

كانت سمة السياق السياسي العالمي في عام 2018 هي الانتقال من الخطاب الحمائي إلى الإجراءات أحادية الجانب. فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على عدد من أكبر شركائها التجاريين. استمرت المملكة المتحدة بإجراءات خروجها من الاتحاد الأوروبي. كما تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بهدف استبدال اتفاقية التجارة الحرة لشمالي أمريكا الموقعة عام 1994.

استمرت الكثير من الحكومات ببذل جهود مضاعفة لتوقيع اتفاقيات تجارة ثنائية وإقليمية، وقد تضمن ذلك: «الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ CPTPP»، و«اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي واليابان EU-JTA» التي تم توقيعها في عام 2018. والمفاوضات الجارية للشراكات الإقليمية الاقتصادية التي تضم العديد من اقتصادات آسيا، مثل الصين والهند واليابان وأستراليا، وكذلك التقدم المستمر لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN في هذا المجال.

ألا تجعلنا هذه البانوراما ذات الأبعاد العالمية نفكر: أين إفريقيا من كل هذا؟ هل هي منسية أم مهملة؟

في البدء، وضع إحداثيات للوضع الحالي لدول القارة الإفريقية في التجارة الدولية سوف يسمح لنا بملاحظة الدور الضعيف للقارة الإفريقية والمكانة المتدنية التي

البنى الاستعمارية والتضامن

الإفريقية فيما بينها، هو نتيجة مباشرة للاستغلال الاستعماري المستمر للقارة الإفريقية وجعلها مرتبطة بالشركات والأسواق الغربية، وبذلك عدم المشاركة الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية بالطريقة الصحيحة. والنتيجة الأكبر لهذا الأمر هي حرمان البلدان الإفريقية من فرص زيادة نموها.

ما هي الحلول العملية؟

من المتوقع أن تؤدي المبادرات المشابهة لمنطقة تجارة حرة قارية إفريقية، الهادفة لإنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات في القارة الإفريقية، إلى خفض تكاليف التجارة البينية الإفريقية، الأمر الذي يشجع إنشاء سلاسل قيمة إقليمية، وكذلك تنوع المنتجات التصديرية.

بالنسبة للأعضاء الأفارقة، ونظراً لتنوع اقتصاداتهم الأضعف نسبياً، فإن دعم إطار تجاري قوي متعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية. وهذا يعني بأن على إفريقيا التزاماً خاصاً بضمان نجاة واستمرار هذا الإطار. والأهم أيضاً: أن على كل دولة على حدة، وعلى تحالفهم مع بعضهم، مهمة اكتشاف ما يمكن أن يساهم في حماية مثل هذا النظام، بدلاً من التشطي والبحث عن حلول خارجية. على الدول الإفريقية أن تختبر بالعمق ما تعنيه القواعد متعددة الأطراف بالنسبة لهم.

فمثل هذا الإطار يجب أن ينظر إليه على أنه يخدم هذه الدول نفسها، وليس مجرد امتيازات تمنحها للآخرين في هذه الدول. مثل هذا النظام التجاري متعدد الأطراف يجب أن يخدم كوسيلة تترافق مع عملية الإصلاح الداخلي بالمعنى غير الليبرالي. تشير جميع الدراسات بأن الدول ستنتفع من تعزيز تجارتها البينية أكثر مما ستفعل بفتحها أسواقاً جديدة في الخارج. وبالتزامن مع هذا الإطار وضمن ألياته، يجب أن تدرس إفريقيا بشكل مفتوح ونقدي ما هو الأكثر ملاءمة لتنميتها المستدامة وما يحتاجه الغير فيها.

على الاقتصاد السياسي الإفريقي أن يواجه تحدي تنوع إفريقيا لقاعدتها الصناعية والخدمية، ومسألة خلق فرص عمل جديدة لسكانها المتزادين، بما يبرز القيمة المضافة المحلية. لطالما كانت السياسة الصناعية والخدمية التي تدرس الخارج بعناية هي الأساس لتنمية جميع البلدان المتقدمة والصاعدة. معظم هذه البلدان استخدمت السياسات الصناعية الحمائية لإنشاء بنيتها التحتية القومية الصناعية والخدمية. لم ينضموا ويستفيدوا من التجارة الحرة إلا حين أصبحوا منافسين فاعلين واحتاجوا الأسواق الخارجية لتوسيع إنتاجهم.

ومن المبرر لنا أن نشك بأن القوانين والقواعد الحالية تأخذ باعتبارها الصعوبات الخاصة التي يواجهها القادمون الجدد إلى السوق الدولية. ولهذا فمن الضروري أن نقرر أي البيئات الدولية أكثر تلاؤماً وتسهيلاً لاندماجنا في نظام الإنتاج العالمي، وأنها يخدم الإطار التشريعي متعدد الأطراف. سيعني هذا أيضاً أن على إفريقيا أن تحدد الإصلاحات الداخلية اللازمة لضمان تنوع اقتصاداتها وهندستها بحيث تتكامل مع الانفتاح على خارج الحدود الإقليمية أولاً، والدولية ثانياً.

■ بتصرف عن: Africa in Globalization: How to explain Africa's low share in world trade



مساهمة الوقود والمنتجات التعدينية، والتي تشكل ما نسبته 50% من إجمالي الصادرات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «ECOWAS» ودول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا «CEMAC». التجارة البينية ليست متطورة بشكل جيد بين دول اتفاقيات RTAs. تمثل التجارة البينية بين بلدان الاتفاقية ما بين 2 إلى 11% من مجمل صادراتها، وذلك باستثناء حالة دول مجموعة تطوير الجنوب الإفريقي SADC حيث تشكل التجارة البينية 19% من مجمل صادراتها.

هناك عوائق في وجه زيادة التجارة البينية الإفريقية في القارة. البنية التحتية الضعيفة، وتكاليف التصدير والاستيراد الباهظة تمنع الاقتصادات الإفريقية من استغلال كامل المزايا التي يوفرها قربها من بعضها في الأسواق. فبالمقارنة مع الاقتصادات عالية الدخل، تكاليف الإجراءات الجمركية اللازمة للتصدير أعلى بثلاث مرات بين أعضاء الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا WAEMU، رغم أن تكاليف التجارة بين هذه الدول هي الأدنى من بين جميع دول اتفاقيات RTAs الإفريقية.

يثبت كل هذا بأن إفريقيا مهجورة من قبل المستثمرين الأجانب، وذلك رغم أن عدة دراسات قد أظهرت بأن عائدات الاستثمار في إفريقيا هي أعلى منها بكثير في آسيا وأمريكا اللاتينية. فإضافة لهذه الصعوبات، تستمر القارة الإفريقية بالتأثر والمعاناة من الصدمات والاهتزازات الخارجية. فتعرضها المفرط للأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية واضح جداً لناخذة كمثال. لطالما عانت إفريقيا من عواقب الركود الذي يضرب هذه البلدان. فقد تهاوى الطلب على صادراتها، الأمر الذي أدى لإبداء شروط نموها. سيكون للزخم الحالي للعملة غرب إفريقيا الجديدة ECO تأثير سلبي أكيد على نمو القطاعات المعنية، إلى درجة قد يصل فيها الأمر إلى تخفيض قيمة العملة.

هذا التهميش وعدم الاحترام والاهتمام، بما في ذلك التكامل غير الفعال للاقتصادات

وبالنسبة للتجارة البينية الإفريقية: وفقاً لمجلة الأمم المتحدة «تجديد إفريقيا» في عدد 2014، المشكلة تعود بشكل جزئي إلى عدم التوافق بين الطموحات السياسية للقادة الأفارقة والواقع الاقتصادي. فعندما تنتج البلدان ما يحتاجه شركاؤها التجاريين، تنتعش التجارة. لكن هذا الأمر لا ينطبق على إفريقيا: فما تنتجه، لا يتم استهلاكه في إفريقيا، وهي تستهلك ما لا تنتجه. هذه المعادلة تشرح ضعف التجارة البينية الإفريقية، والتي تشكل فقط 10 إلى 20% من إجمال التجارة في القارة. وذلك بالمقارنة مع 40% في أمريكا الشمالية و60% في أوروبا الغربية.

أكثر من 80% من صادرات الدول الإفريقية تذهب لخارج القارة، وتحديداً إلى الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة. ورغم عدم اقتصر السبب على ذلك، إلا أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار الهندسة الاستعمارية للاقتصادات الإفريقية كأحد المسببات الرئيسية لهذا الأمر. وبالإضافة لهذا الأمر هناك القواعد المعقدة والمتناقضة للتجارة في الدول الإفريقية، والقيود الجمركية، والبنية التحتية الضعيفة. وعليه فليس مثيراً للدهشة أن التجارة البينية الإفريقية بالكاد ازدادت في العقود الماضية.

وهن التجارة البينية الإفريقية

انتعشت إفريقيا، ومعها دول الكومنولث المستقلة، من حيث صادراتها الخدمية التي زادت 13% و14% على التوالي في عام 2017. لكن على الرغم من هذا الانتعاش القياسي، تبقى حصة إفريقيا من الصادرات العالمية هي الأدنى من بين جميع المناطق عند 1.9% فقط. في إفريقيا، «اتفاقيات التجارة الإقليمية RTAs» تركز بشكل رئيس على إقليم جنوب الصحارى، حيث تميل اقتصادات ما بين 5 و14 عضو إلى التداخل من الناحية الجوهريّة. حققت بلدان هذه الاتفاقيات نمواً بأرقام مزدوجة في الصادرات والواردات في عام 2017 كنتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية. يعود هذا بشكل جزئي إلى

في منظمة التجارة العالمية. وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على اتفاقيتين رئيسيتين في إفريقيا:

- «الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS» فيما يتعلق بمعاملة أكثر الدول تفضيلاً، والسماح المشروط بالوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

- «الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS». ففيما يخص المنازعات حول عملية إصدار القرارات، فمن المحجف دائماً في حق المنطقة الإفريقية، وخاصة البلدان الفقيرة فيها، أن تسجل شكوى ضد بلد متقدم. والعكس صحيح عندما تسجل قوة عالمية شكوى ضد البلدان الفقيرة. ويعود ذلك للانحياز الكبير في الشروط التي تنص عليها الاتفاقية، والتي تسمح للقوى الكبرى القادرة على استخدام الضغط أن تحصل على المزايا والتفضيل والمعاملة الأولى اقتصادياً.

ومن الأسباب، البنية التحتية غير المناسبة: فالبنية التحتية التي تم إنشاؤها خلال الفترة الاستعمارية والتي ورثتها إفريقيا عن القوى المستعمرة كانت مصممة لخدمة الخارج، ولم تكن هناك أية شبكة داخلية تسمح بالتبادل بين الدول الإفريقية. ودعم الإصلاح المعقول لهذه الشبكة النمو الاقتصادي القوي في أوائل الستينات، واستمر حتى الاهتزازات النفطية في السبعينات. بين ذلك الحين ومنتصف التسعينات، أثر التباطؤ الاقتصادي طويل الأمد - بالتزامن مع الاهتمام المتزايد بالتجارة الإقليمية واتفاقيات الارتباط الاقتصادي الأخرى - على تطور البنى الاقتصادية لإفريقيا.

الأخبار الجيدة هي: أن الإنفاق على البنية التحتية قد بدأ بالتسارع على طول العقدين الماضيين. السخال كمثال: تقدر الاستثمارات في الطرق - أحد القطاعات الفرعية للبنية التحتية - بنحو 840 مليار فرنك إفريقي خلال خمسة أعوام بين 2012 و2016 (مليار ونصف دولار تقريباً بالسعر الحالي). وذلك بالمقارنة مع 726 مليار فرنك إفريقي خلال عشرة أعوام بين 2000 و2011.

العقل السقيم للرأسمالية المازومة

المادة السابقة تناولت مسألة الانتحار وبعض الأرقام العالمية حولها، مما يظهر المادة الاجتماعية من الأزمة العميقة لنمط الحياة الرأسمالي تاريخياً. وعلى الرغم من أن المادة السابقة تناولت أرقاماً حول الأمراض المصنفة "جسدية"، كأمراض القلب والسرطان، وأشارت إلى الارتباط بين الجسدي والعقلي، فإن المادة الحالية ستحاول تقديم بعض الأرقام حول «الاضطراب» العقلي الذي يشكل القاعدة الأساس للمرض الجسدي والانتحار على السواء. فالعقل والجسد يشكلان وحدة لا يجب الفصل القسري بينهما.

■ محمد المحوش

حول التصنيف المقلوب

عادة يكون الكلام السائد عن الاضطرابات العقلية أنه عدم تلاؤم للفرد مع الواقع، في النظرية العلمية السائدة كما في المواد الصحية العالمية، وكذلك في الممارسات الصحية النابعة من هذه القاعدة المعرفية. ولهذا يكون «العلاج» نابعاً من هذا التصنيف، إما عبر العلاج الدوائي، أو عبر دفع الإنسان الفرد نحو استيعاب أزمته وتطويع عقله من أجل التلاؤم. والحصيلة، يبقى النظام المعادي للإنسان مؤبداً، فلا علاج لهذا النظام، فالفرد هو المحور في هذه الممارسة السائدة. مع أن الغالبية من الجماهير التي تملك قدرة ربط وتحليل بسيطة، صارت تدرك أن أزماتها المعنوية نابعة من تفاصيل حياتها اليومية، ومن الاتجاه العام لهذه الحياة، إنه تصنيف رأسمالي للأزمة العقلية، ولو أنه حمل في بعض طروحاته كلاماً عن «مشاكل» في المجتمع يجب تغييرها، ولكن تبقى كلاماً إصلاحياً لا أكثر، دون الاقتراب من أسس النظام الرأسمالي الناظم لعلاقة الفرد بالمجتمع وبنفسه. ونجد كلاماً في تقارير منظمة الصحة العالمية حول الصحة العقلية على شاكلة: «ليس الاضطراب العقلي هو فشل فردي، وإذا وجد فشل ما، فهو موجود في طريقة الاستجابة تجاه الأفراد الذين يعانون من اضطرابات عقلية ودماعية». وهذه الاستجابة لا تخرج عن كونها تصدياً فردياً لا اجتماعياً لازمة.

بعض الأرقام

حول «أزمة» السياسات الصحية

ما ينتج عن هذا المنطق المقلوب في التصدي للأزمة العقلية، هو الاعتبار بوجود «نقص» في القدرة الاستيعابية الطبية والاستشفائية والتدخلية لدى الدول تجاه الحالات التي تعاني من مختلف أنواع الاضطراب العقلي - الذهني. هذا النقص هو إما مادي مباشر كالنقص في الأسرة، وإما هو نقص في التشريعات والقوانين والخطط الصحية. فحسب تقرير الأمم المتحدة حول الصحة عالمياً، هناك ضرورة «لتفعيل القرارات والخيارات الاستراتيجية من أجل وضع تغييرات إيجابية لقبول وعلاج الاضطرابات العقلية». وهذا التدخل يجعل «الأفراد الذين يعانون من اضطرابات عقلية قادرين على عيش حياة منتجة». وحسب التقرير فإن أكثر من 33% من الدول تخصص أقل من 1% من ميزانياتها للصحة العقلية. بينما 33% من الدول تخصص فقط 1% من ميزانياتها للصحة العقلية. و25% من الدول لا تتوفر

فيها الأنواع الثلاثة الشائعة من العقاقير المستخدمة لـ«علاج» الفصام (سكينوفرينيا)، الإكتئاب، والصرع. وفي أكثر من نصف البلدان يوجد فقط طبيب نفسي واحد لكل 100 ألف من السكان. وفي 40% من الدول لديها أقل من سرير استشفائي واحد لكل 10000 من السكان. وعلى الرغم من الخلل في السياسة الصحية «العلاجية»، التي تتجاهل الأزمة في نمط الحياة، إلا أن هذه الأرقام تؤثر على مدى تغييب الأزمة العقلية من السياسات الرسمية لغالبية الدول.

حجم الكارثة العقلية التقريبي

بسبب غياب السياسات العقلية في العديد من الدول، تبقى الأرقام والإحصاءات العالمية غير دقيقة، لا بل تكون قاصرة ومختزلة نسبة للواقع الفعلي. وعلى الرغم من هذا القصور إلا أن التقارير تشير إلى وجود حوالي الـ 800 مليون شخص حول العالم «في الـ 2017» يعانون من الاضطرابات العقلية المتنوعة. وتتوزع بغالبها بشكل أساسي على الإكتئاب، والقلق، واضطراب ثنائية القطب «Bipolar»، الفصام، واضطرابات النمط الغذائي، واضطرابات استخدام المخدرات والكحول.

ومن المقدر طبعاً أنه مع تعاضم الأزمة الرأسمالية العالمية منذ الـ 2017 فإن الأرقام أعلاه لا بد من أنها تعاضمت أيضاً، وخصوصاً في ظل السنة الحالية، التي عانى منها العالم من انحسار في النشاط البشري نتيجة الكورونا، وإجراءات الإغلاق، وما يعنيه ذلك من انغلاق في الأفق العقلي وتداعياته على الصحة النفسية.

وإذا اعتمدنا مؤشر DALYs: Disability- Adjusted Life Years «العجز- التلاؤم

لسنوات الحياة» الذي يقيس نسبة التعطل في حياة الفرد ربطاً بالاضطرابات العقلية، فإن النسب عالمياً ارتفعت منذ الـ 1990 بشكل ملحوظ. نجد مثلاً: أن الرقم في أنغولا ارتفع 153%، وبوليفيا 132%، وكمبوديا 124%، وبنغلاديش 180%، واليمن 118%، وأوغندا 129%، وتنزانيا 112%، وطاجيكستان 100%، والسنگال 103%، السعودية 117%، روندا 210%، البيرو 110%، ليبيريا 192%، ولبنان 101%، ولاوس 150%، وأريتريا 126%، وإثيوبيا 204%، وغواتيمالا 106%، وهاييتي 103%، وإيران 128%، ومالوي 123%، والنيبال 166%، والنيجر 138%، وعمان 126%... وتشير الأرقام إلى تضاعف النسب أكثر من مرة أو مرتين في هذه الدول، دون أن يعني أن النسب في دول أخرى كانت أقل ازدياداً، فهي في غالبها اقتربت من التضاعف مرة واحدة «حوالي 100%»: مثال: المغرب، وميانمار، وموريتانيا، ومالي، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والكوادور، وزامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وهندوراس، وكينيا، مدغشقر، وموزامبيق، ونيكاراجوا، ونيجيريا، وباكستان، السودان وجنوب السودان، دول جنوب آسيا، توغو، تركيا، وتركمانستان... تضاعف إذاً البؤس العقلي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في مختلف الدول بغض النظر عن الظروف الخاصة للدول.

أما الدول الأعلى عالمياً حسب التقارير، من حيث هذا النوع من الاضطراب، فإن أستراليا تعبر عن أعلى نسبة (10,74%) من عدد «السنين المهدورة» التي يقع فيها الإنسان في العجز عن التلاؤم مع المجتمع. تليها السعودية (10,14%)، عمان (10,11%)، إيران (9,81%)، تشيلي (9,03%)، ومن ثم تتراوح النسب الأقل بين 7 و 9% وفيها تتموضع

أغلب دول العالم: أغلب دول أوروبا الغربية والشمالية، والولايات المتحدة، وكندا، بعض دول شمال إفريقيا «تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب»، وأغلب دول أمريكا اللاتينية: البرازيل، والبيرو، والأرجنتين، والباراغواي... أما النسبة في الصين فهي 6,9% وفي روسيا 3,94%، وفي أغلب الدول الإفريقية فهي أقل من 3%.

أما أقصى أشكال الأزمة العقلية المتمثلة بالفصام، أو انهيار علاقة الفرد بالواقع بشكل كامل، فإن النسب منذ التسعينات قد ازدادت بشكل متوسط بمعدل 5% عالمياً. وحسب تقارير الأمم المتحدة، يعاني 20 مليون إنسان حول العالم منها، وهذا الرقم ولا شك سيزيد، فالأزمة منذ التسعينات كانت أزمة في نمط يتحقق ولو بشكل مازوم «قلق، اكتئاب...» أما اليوم، فهي أزمة النمط وتعطل تحققة والذي يكون الفصام كبرز دليل عليه.

إن هذه الأرقام لا تعبر بالضرورة عن الحقيقة، لسبب ذكر سابقاً حول غياب الإحصاءات الرسمية الفعلية لمدى اتساع الاضطراب، فتقرير الأمم المتحدة حول الصحة العقلية الصادر في 2017 «أطلس الصحة العقلية» يشير إلى أن 37% فقط من الدول الأعضاء تجري مساحاً للمعطيات حول الصحة العقلية في القطاع العام، و29% فقط من الدول تجري دراسات إحصائية للمجتمع بشكل عام. وهذا ما يرفع النسبة المعلنة بشكل كبير، ويعطينا صورة أوضح عن أي الدول التي تعاني أكثر من غيرها، فحسب التقرير إن الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تغييب فيها هذه الإحصاءات بنسبة 25%، بينما هي في الدول الأعلى دخلاً حوالي 9%.

إن الأزمة العقلية شاملة لدول العالم كلها، على اختلاف مستوى المعيشة فيها، وتعكس بشاعة المجتمع الرأسمالي غير القابل للحياة.

تشير التقارير إلى وجود حوالي الـ 800 مليون شخص حول العالم في عام 2017 يعانون من الاضطرابات العقلية المتنوعة

يوم الصحفيين العالمي

أعدمه النازيون في ألمانيا، فتحول يوم إعدامه إلى يوم عالمي للتضامن مع الصحفيين في جميع أنحاء العالم.

قاسيون

في الثامن من أيلول عام 1943، أعدم النازيون في أحد السجون الألمانية يوليوس فوتشيك، الصحفي التشيكوسلوفاكي وأحد قادة الحركة المعادية للفاشية ورئيس تحرير جريدة «رودي برافو».

كتب فوتشيك يوميات السجن في كتابه «تحت أعواد المشنقة»، وجرى تهريبه لاحقاً لينشر بأكثر من 70 لغة حول العالم، وتحول يوم الثامن من أيلول إلى يوم عالمي للصحفيين.

ولد فوتشيك بتاريخ 23 شباط 1903، في براغ، لعائلة من الطبقة العاملة، وكان والده يعمل في صناعة الصلب، وكان يبيد اهتمامه بالسياسة والأدب عندما كان في سن المراهقة، حيث كان يخطط لإنشاء صحيفة باسم «سولوفان»، عندما كان عمره 12 عاماً، إضافة إلى ترده على مسرح الهواة في منطقته.

انضم أثناء الدراسة في براغ خلال العام



كانت أيضاً في معسكر اعتقال للنازيين، عن كتابات زوجها الأخرى في السجن، وتمكنت من استرجاعها، ثم نشرتها في عام 1947، وتم تكريم فوتشيك فيما بعد بتصميم نصب تذكاري، في بلده تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة إلى تسمية العديد من الأماكن باسمه، من بينها حديقة كبيرة في العاصمة براغ، ومسرح مشهور، ومصنع، وعدد لا يحصى من الشوارع والساحات في تلك الفترة.

احتجز في سجن بانكراتش في براغ، وهناك بدأ بكتابة يومياته على ورق السجائر، ليتم تهريبها بواسطة بعض الحراس المتعاطفين. وصف فوتشيك الأحداث التي شاهدها منذ سجنه. نقل إلى ألمانيا للمحاكمة في أيار 1943، وحكم النازيون عليه بالإعدام شنقاً في سجن بلوتسينزي في العاصمة الألمانية برلين. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحثت زوجته جوستا فويكوف، التي

1920 إلى حزب العمال الاشتراكيين الديمقراطيون التشيكوسلوفاكيين، وهو الحزب الذي تحول إلى الحزب الشيوعي عام 1921. عمل كمحرر ومسؤول عن القسم الثقافي في جريدة «ستيم» الأدبية بعد الدراسة، وكنافد أدبي في جريدة «تفورا» عام 1929 وفي مجلات أخرى، تعرض للاعتقال عدة مرات، آخرها في زمن الاحتلال الفاشي لبلاده عندما كان يستعد لتحرير عدد الأول من أيار، حيث

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

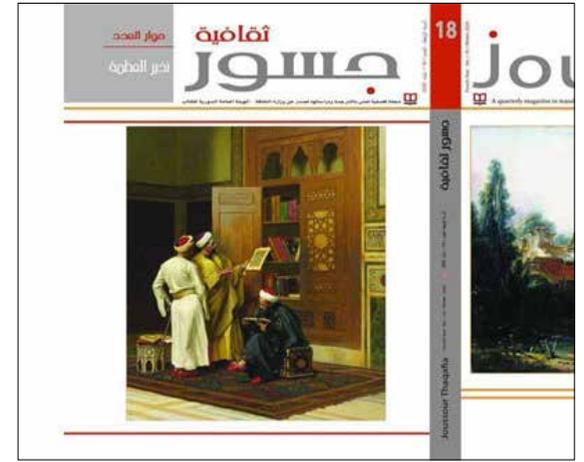


بقي المفات من قادة الثورة السورية الكبرى ورجالها منفيين بين عامي 1927-1937 مع القائد العام للثورة سلطان باشا الأطرش، وعندما حدث الإضراب الستيني عام 1936، أصر الوطنيون على عودة رجال الثورة إلى بلادهم، وهو ما جرى عام 1937، وحدثت احتفالات شعبية كبيرة في جبل العرب ودمشق وغيرها من المناطق أثناء استقبال العائدين. في الصورة: أهالي دمشق يستعدون لاستقبال سلطان باشا الأطرش ورجال الثورة السورية الكبرى عام 1937.



تسمية كويكب باسم عالم صيني

تمت تسمية كويكب باسم العالم الصيني المشهور وو وي رن، كبير مصممي البرنامج الصيني لاستكشاف القمر. وأقيم حفل في بكين للإعلان رسمياً عن تسمية الكويكب، وذلك بعد موافقة الاتحاد الفلكي الدولي. وتم اكتشاف الكويكب، المرمز بـ 281880، بواسطة تلسكوب الأجسام القريبة من الأرض في مرصد جبل الأرجواني الفلكي شرقي الصين. وفاز وو، من الأكاديمية الصينية للهندسة، وعالم استكشاف الفضاء السحيق، بجائزة الفضاء العالمية، وهي أعلى جائزة للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية. والكويكبات هي الأجرام السماوية الوحيدة التي يمكن تسميتها من قبل مكتشفها.



عدد جديد من مجلة جسور

صدر العدد الجديد من مجلة جسور، المجلة الفصلية التي تصدرها الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة. وتضمن العدد الجديد مواد متنوعة مثل: ضرورة اعتماد ترجمة الآداب الصينية واليابانية والكورية والهندية والبرتغالية وغيرها في خطط الترجمة، كما تضمن العدد الجديد من المواد عن مسرح شكسبير في أدب الطفل، وقصائد مترجمة للشاعرة البياروسية ألدانيلينكو، وقصة المرأة الغامضة لميخائيل بورديناكوف، وأقمار المشتري لآليس مونور، إضافة إلى بعض المواد الاقتصادية والأدبية ومواد حول كنانة والترجمة والمسرح العربي وغير ذلك.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13/09/2020» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«النار» من المجاز إلى الحقيقة



قدرة على التهام فرق الإنقاذ وإجراءات السلامة.

النار تعلمنا أيضاً التفريق بين الأسباب والذرائع، فذرائع الحريق قد تكون واهية، مثل: قشة كبريت، عقب سيجارة، ماس كهربائي، موجة حر، أما الأسباب التي تتخفى وراءها أعمق من ذلك بكثير. فرمي عقب سيجارة مشتعل يدلل مثلاً على خلل في بنية ثقافية كاملة، لا تكتف بواقف أفعالها. أو يكون الحريق ببساطة تنويجاً لآزمات المناخ والاحتباس الحراري وارتفاع حرارة الأرض بفعل التلوث الذي أحدثته المنظومة الصناعية الحالية، بحيث يجعلنا ذلك نتنبأ بحرائق كثيرة قادمة. أو تكون بعض تلك الحرائق مفتعلة لخدمة أهداف سياسية بحتة كنشر المزيد من الفوضى، وزيادة تكريس إحساس الناس بالخطر وغياب الأمن، في عالم يبدو فيه كل ما حولهم قابل للاشتعال، حتى أجسادهم. أي من تلك الحرائق كان بفعل فاعل أو بمحض الصدفة؟ لا يهم حقاً، فالمنظومة السياسية-الاقتصادية القائمة هي المسبب، بما فيها من جشع، وتهافت من أجل شراء السلاح قبل المعدات الطبية، أو مستلزمات الاستجابة للكوارث. المنظومة ذاتها هي المسبب مع كل الأنظمة السياسية التي ولدتها، والتي لا تتوانى عن إضرار النار بالعالم أجمع حتى تحمي مصالحها. ولذلك فالنار اليوم أشد التعبيرات بلاغة عن الجنون الذي نعيشه، العالم يحترق حقاً. والنار التي نشاهدها اليوم في الصور وعلى شاشات التلفاز هي نار واقعية ومجازية في الوقت ذاته. يبقى السؤال هنا حول شكل العالم الجديد الذي سيولد يوماً ما من تحت كل هذا الرماد.

يمكن لأي شيء أن يعيش داخلها». ولهذا ربما يفضل الناس عادة «النار الرمزية» على تلك الحقيقية، تلك التي تعبر عن الرغبة، أو إرادة الحياة. فهناك عبارة شهيرة تقول: «اترك ناراً صغيرة مشتعلة، مهما كانت صغيرة، مهما كانت مخفية». فالنار هنا رمزٌ للثورة، وإعادة البعث من قلب الرماد. في حين يقول أحد الأمثال الشعبية المتداولة في تشيكوسلوفاكيا: «النار التي لا تحرقك، لا تطفئها». كما لو أن كل وجه آخر للنار، سوى الذي نراه في الحريق، مرغوب.

هذا وتتجلى النار أيضاً كدرس عملي في الكيمياء، يجب تعلمه قبل فوات الأوان. فعبارة: «قابل للاشتعال» يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وكذلك الإعاجيب التي يستطيع فعلها مركب «H2O» الذي ينفخ القوة في النار ويزيد من اشتعالها. وهذا ربما ما دفع الكاتب النمساوي أوتو فينيغز للقول: «من بين الأشياء اللافتة حول النار حاجتها للأكسجين كي تحترق، تماماً كعدوتها الحياة، ولهذا ربما كثيراً ما يتم مقارنة الحياة بالشمعة».

تعلم إخماد النار كما إشعالها

لطالما اندلعت الحرائق، لسبب أو لآخر، وهذا ليس بالأمر الجديد في مسيرة التاريخ، فالصدفة قد تلعب دوراً كبيراً هنا. لكن الأمر الذي يستحق التمعن، هو كثافة الحرائق في السنتين الأخيرتين، مقابل ضعف مقدرات الإنسان أمام النار على الرغم من كل ما يقال عن الشوط الكبير الذي قطعه العلم والتطور التقني في هذا العصر. فانفجار بيروت مثلاً ابتلع فوج إطفاء بأكمله، كما لو أن ذلك بمثابة رسالة تؤكد بأن ترسانات الأسلحة، والمتفجرات، ما زالت الأكثر تقدماً، وهي

يفضل الناس أن يروا النار تنبعث برفق من شمعة الأولمب في الألعاب الرياضية، كحماكة لاحتفال بداني بالإنه برومبنيوس الذي قام، وفق الميثولوجيا الإغريقية، بسرقة النار من زيوس وإعطاها للبشر. أو يفضلونها محاطة بحجارة في رحلة تخييم، يشوون عليها قرون الذرة الصفراء، أو قطع المارشيلو على غرار ما يفعل الأبطال في أفلام هوليوود.

■ نور ابو فراج

يفضل الناس ناراً طيبة، محاصرة، تُذكرهم حينما يتأملونها بفضول جدهم الأول الذي لم يتوقف عن ضرب حجر صوان بأخر حتى انطلقت الشرارة التي بدأ منها كل شيء.

لا تبدو «نار المارشملو»، بأي شكل من الأشكال ذات النار التي تلتهم غابات صنلقة ومصيف، أو التي التهمت قبل ذلك غابات الأمازون، وغابات كاليفورنيا، ومحلات الجزورية في خان أسعد باشا، أو كاتدرائية نوردام. فالنار كما يبدو سمة هذا العصر.

حينما تفحمت روما

بخلاف أشكال الدمار الأخرى، لا تتيح النار للمرء وقتاً كي يتأملها، فهي تمشي وتقترب نحوه مهددة بالتهام أوراقه، أو التهامه قبل أن يتم جملة.

لا بد أن نرون كان يقف على مبعده كافية دون الخوف من الأذى، حتى استطاع مراقبة النار وهي تلتهم روما خمسة أيام متواصلة. تتضارب الحكايات عما حصل حقاً في ذلك الحين، كان ذلك سنة 64 ميلادية، حينما التهم الحريق معظم أحياء المدينة. هناك من المؤرخين من يقول: إن نرون كان متحمساً لحرق روما كي يعيد بناءها وفق الصورة التي أرادها في مخيلته، أو أنه أراد أن يبني قصرًا واحتاج إشعال الحريق

لضرورات المساحة. فيما يقول البعض بأنه أرسل سكارى كي يضرموا النار ويزيدوا في اشتعالها، أو أنه ارتدى ثياباً مسرحية وطفق يغني بينما المدينة تحترق. فيما ينفي آخرون كل ذلك، ويقولون بأنه فعل ما في وسعه لإطفاء الحريق، وفتح أبواب قصره كي يلجأ الناس إليه. لا يهم ما كان يفعله نرون حقاً، ولن يعرف هو بأنه تحول إلى مجاز للقوة التي لا ترى ضيراً من إحراق مدينة لتحقيق أهواء فردية، حتى لو كانت المدينة روما، أعظم مدن التاريخ.

روح النار

يمتلك الحريق، بخلاف أشكال الدمار الأخرى، روحاً، كما الفيضانات ربما. فالأشكال يعبران عن الطبيعة في صورتها المتحركة. هناك أمر ما يرتبط بتحويلات النار بتأثير الزمان والمكان، فالنار تبدأ صغيرة ثم تكبر، شرارة لا تكاد ترى، تمسي لها ثم تشتعل، ينبعث منها الدخان، وتحول ما عبرت به إلى جمر ثم رماد. يختلف إيقاع النار حينما تمشي على غصن شجرة أو تزحف فوق برميل من الديناميت. كما أن لها هوية طاعية، من حيث اللون والحرارة والرائحة، فهي تشن هجوماً على حياة المرء وحواصه في الوقت ذاته. فالنار، كما تقول الفيلسوفة الأمريكية سوزان لانجر: «رمز طبيعي للحياة والشغف، على الرغم من أنها إحدى تلك العناصر الذي لا

أي من تلك الحرائق كان بفعل فاعل أو بمحض الصدفة؟ لا يهم حقاً فالمنظومة السياسية-الاقتصادية القائمة هي المسبب